تقديـــــــم

يسعدنا تقديم هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي***، والذي يغطي التطورات التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام 2012 (خلال نيسان–حزيران 2012). ويعود الفارق الزمني بين الربع الذي يتم تحليله وبين موعد صدور ***المراقب*** إلى أن تحضير الاحصاءات الربعية، وخصوصاً احصاءات الحسابات القومية، يستغرق وقتاً طويلاً لا يقل عن ثلاثة أشهر.

يغطي العدد الحالي من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، بما فيها الحسابات القومية (نمو وبنية الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك بيانات سوق العمل، والموازنة العامة (المالية العامة)، ومؤشرات الاستثمار والأسعار والقوة الشرائية، وبيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات).

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** أيضاً على 9 صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يراجع أحد هذه الصناديق أسعار زيت الزيتون في الأسواق العالمية وفي الأسواق الفلسطينية. ويتناول صندوق آخر المقترحات الأخيرة لتعديل ترتيبات المقاصة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني. صندوق آخر يلخص الأسباب الاقتصادية وراء اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية ضد ارتفاع تكاليف المعيشة. كما يناقش أحد الصناديق أزمة الديون التي تمر بها شركة كهرباء القدس. وهناك أيضاً صندوق تحليلي عن الآثار المحتملة لقرار تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية.

أن المعلومات الاحصائية والتحليلية التي يقدمها ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** الربعي ضرورية لكل من صانعي القرار والمحللين الاقتصاديين والسياسيين. إذ يوفر المراقب لمحة عامة عن تطور وحركة الاقتصاد ويعطي صورة عن المشاكل والقضايا الملحّة التي ظهرت على السطح والتي شغلت المواطنين والخبراء خلال الأشهر الماضية.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض! 4

2- سوق العمل **6**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 6

2-2 البطالة 9

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 11

2-4 الأجر وساعات العمل 12

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة 13

صندوق 2: الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق 15

صندوق 3: 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال" 18

3- المالية العامة **18**

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح 20

3-2 تحليل بنود النفقات العامة 22

3-3 الفائض/العجز المالي 23

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام 23

3-5 ايرادات المقاصة 24

3-6 الدين العام 25

صندوق 4: اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس 26

صندوق 5: بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟ 28

4- القطاع المصرفي **30**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 30

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 35

4-3 نشاط غرف المقاصة 36

4-4 بورصة فلسطين 36

صندوق 6: غياب فئة الـ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه! 39

5- مؤشرات الاستثمار **41**

5-1 تسجيل الشركات 41

5-2 رخص الأبنية 43

5-3 استيراد الإسمنت 44

5-4 تسجيل السيارات 45

5-5 النشاط الفندقي 45
صندوق 7: أزمة شركة كهرباء القدس 46

6- الأسعار والقوة الشرائية **48**
6-1 أسعار المستهلك 48
6-2 أسعار المنتج والجملة 49
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 49
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 50
صندوق 8: أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية 51

7- التجارة الخارجية **54**
7-1 الميزان التجاري 54
7-2 ميزان المدفوعات 55
صندوق 9: الاقتصاد الاسرائيلي: مكامن القوة 56

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2011 **59**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,722 مليون دولار خلال الربع الثاني 2012، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 7.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2012 بمقدار 8.2% مقارنة مع الربع الاول من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني 2012 نحو 2,111.6 مليون دولار.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 834 ألف في الربع الاول من عام 2012 إلى 877 ألف في الربع الثاني من عام 2012. وعند مقارنة الربع الثاني لعام 2011 مع الربع الثاني لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 2.9%. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 20.9% في الربع الثاني لعام 2012 مقارنة مع 23.9% في الربع السابق. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 0.6% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64.3 شيكل في الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 63.9 شيكل خلال الربع السابق. وارتفع متوسط أجور العاملين في الضفة الغربية بحوالي 2.3% ليصل معدل الأجر اليومي في الضفة إلى 87 شيكل في الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 85 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الثاني من العام الحالي فقد توزعت بواقع 49% للقطاع الخاص، و39% لقطاع المنظمات الأهلية، و12% للقطاع الحكومي.

المالية العامة: شهدت الإيرادات المحلية انخفاضاً بمقدار 10% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق (إلى 501 مليون دولار). كما شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً بنحو 15% (إلى 777 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وقد ارتفع العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 143% (إلى 280 مليون دولار). أما العجز الكلي قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ 331 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات انخفضت قيمة العجز لتصل إلى 93.8 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثاني من عام 2012 نحو 3,783.6 مليون دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 5.3% عن الربع الأول من نفس العام. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (70.4%). أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغ نحو 1,038,177 شيك بقيمة 2,370 مليون دولار مع نهاية الربع الثاني. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 2.8% في العدد وانخفاضاً بنسبة 9% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 15% مقارنة مع الربع السابق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من هذا العام نحو 74.34 مليون دولار، بانخفاض مقداره 22% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تراجع بواقع 42.71 نقطة نهاية الربع الثاني من العام الحالي مقارنة مع نهاية الربع السابق.

مؤشرات الاستثمار: يضم هذا القسم المؤشرات الاربعة التالية:

- **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 278 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 25.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. كما بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي نحو 37.3 مليون دينار أردني.
- **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع

الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 8.7%، فيما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.83% مقارنة مع الربع الأول من العام 2012. من جهة أخرى، انخفض مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من عام 2012 بحوالي 11% مقارنة بالربع الأول من نفس العام. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستوردة إلى غزة إلى 13.5 ألف طن خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع 11.4 ألف طن خلال الربع المناظر من عام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 341.9 ألف طن خلال نفس الفترة.

- **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام الحالي نحو 3,628 سيارة، انخفاض بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاض بنحو 28% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (44%).

- **النشاط الفندقي:** هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع 102 فنادق في نهاية الربع الأول من العام الحالي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من هذا العام ما مجموعه 158,167 نزيلاً. وبالمقارنة مع الربع السابق يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 37%، وكذلك ارتفاعاً بنسبة 20% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً بنسبة 0.45% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة بالربع الأول من نفس العام. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً بنسبة 2.15% خلال الفترة نفسها. وشهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه.

من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من عام 2012 تحسناً بنحو 1.77% مقاسة بالدولار مقارنة مع الربع السابق.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2012 حوالي 1,109 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 185 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل 164 مليون دولار (88% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 924 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 793.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام. ويزيد هذا العجز بمقدار مقارنة 14.9% مع الربع السابق. وزيادة بنحو 4% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 875.2 مليون دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 9 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض! يناقش هذا الصندوق الارتفاع الملحوظ الذي يشهده السعر العالمي لزيت الزيتون حالياً نتيجة انخفاض إنتاج إسبانيا، المصدر الرئيسي لزيت الزيتون. أما سعر زيت الزيتون الفلسطيني فإن احتمالية تأثره بالأسعار العالمية محدودة نظراً لأن سوق الزيت الفلسطيني يعتمد إلى درجة كبيرة على السوق المحلية وهو معزول عن السوق الدولية. ولكن هناك احتمال لارتفاع السعر في فلسطين في حال توفرت فرص توريد واسع للزيت إلى السوق الاسرائيلية.

الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق: يناقش هذا الصندوق تبعات اقرار الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. تم إقرار الحد الأدنى للأجور بـــ 1,450 شيكل شهرياً، و65 شيكل يومياً، و8.5 شيكل للساعة. يناقش

الصندوق الرأيان المتعارضان بالنسبة لمعيار تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. الأول يرى أن يتم تحديده على ضوء تكاليف مستلزمات الحياة الضرورية، والثاني يرى أنه يجب تحديده على ضوء المتغيرات الاقتصادية. ولكن في الواقع، تطبيق أي منهما على حده لن يكن مجدياً في ظل التشوهات البنيوية للاقتصاد الفلسطيني. يدرس الصندوق التبعات الاقتصادية المختلفة لفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، كما يوصي بضرورة متابعة بعض المؤشرات المهمة التي يحتمل ان تتأثر من تطبيق القرار في المستقبل مثل التشغيل، والأسعار.

320 طلب لشاغر "موظفة استقبال": يعرض هذا الصندوق إلى صورة عملية تعكس بؤس سوق العمل الفلسطيني، وبشكل خاص مدى تفشي البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات. قام معهد ماس مؤخراً بالإعلان عن شاغر "موظفة استقبال" لحملة شهادة الدبلوم المتوسط. ولقد تقدم 320 طلب لهذا الشاغر (8% منهم ذكور). معظم المتقدمين للوظيفة هم خريجون حديثون من كليات العلوم الإدارية والإنسانية، 70% منهم من حملة البكالوريوس و86% من المتقدمين عاطلين عن العمل!

اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس: يتطرق هذا الصندوق إلى التعديلات الأخيرة المقترحة، والتي تم التوقيع عليها بين الحكومة الفلسطينية والاسرائيلية، على الترتيبات التجارية في اتفاق باريس والتي تخص آلية المقاصة. تهدف الترتيبات المقترحة إلى التقليل من التسرب المالي وتسهيل حركة البضائع بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ودعم جهود الطرفين في تقليص التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي. يحتوي الصندوق على معلومات عن بنود الاتفاق المقترح بما يخص حساب مقاصة الجمارك وضرائب المشتريات والقيمة المضافة، وتأسيس مناطق تخليص جمركي فلسطينية، ومد أنبوب لنقل المحروقات والمشتقات النفطية مباشرة من اسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟ يهدف هذا الصندوق إلى التعريف بآلية "بيجاس" وإلقاء نظرة على البرامج التي يتم صرف المساعدات الأوروبية عبرها إلى الأراضي الفلسطينية. ويلخص الصندوق القنوات التي تقوم "بيجاس" من خلالها بتقديم الدعم إلى الأراضي الفلسطينية. ويبين الصندوق أن "بيجاس" ضخت مساعدات مالية مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2008–2011 بمقدار يزيد على مليار يورو. وأن نحو 65% من هذا المبلغ ذهب لتمويل رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

غياب فئة الـ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه! يناقش هذا الصندوق أثر غياب فئة العشر أغورات من التداول في السوق الفلسطينية، وتأثير ذلك على الأسعار. كما يحاول تحديد أي فئات المجتمع هي الأكثر تضرراً من ذلك الغياب. اختفت فئة العشر أغورات من السوق الفلسطينية منذ قرابة العقد ونصف ولم يكن ذلك نتيجة لقرار مدروس يمنع تداولها. غياب الفئات النقدية الأصغر له تأثير قوي على المستهلك الفلسطيني وذلك لسببين: الأول، أن الجزء الأكبر من الانفاق يذهب إلى الغذاء والمواصلات وهي مشتريات متكررة وتتم بدفعات قليلة، والسبب الثاني، هو أن مشتريات الفقراء تتم بشكل متكرر وبكميات أكثر ضآلة من مشتريات الأغنياء. ويقدم الصندوق عرضاً لكلفة وفائدة هذه الفئة مجدداً وتأثير ذلك المحتمل على الأسعار.

أزمة شركة كهرباء القدس: يناقش هذا الصندوق أزمة الديون التي تمر بها شركة كهرباء القدس. إذ استلمت الشركة مؤخراً تهديداً من الشركة الإسرائيلية القطرية بقطع التيار الكهربائي عن مناطق امتياز شركة القدس ما لم يتم تسديد الديون المتراكمة على الشركة. يعرض هذا الصندوق أهم أسباب تفاقم هذه الأزمة والحلول المقترحة.

أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية: يناقش هذا الصندوق الأسباب الاقتصادية وراء اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية مؤخراً ضد سياسات السلطة وتدهور مستوى المعيشة. ويجمع الصندوق هذه الأسباب تحت خمسة عناوين: أولاً، استقرار البطالة على معدلات مرتفعة وخصوصاً في أوساط الشباب. ثانياً، انخفاض الأجور الحقيقية. ثالثاً، ارتفاع الأسعار خصوصاً المحروقات وضريبة القيمة المضافة. رابعاً، انقطاع صرف الرواتب والمعاشات والتحويلات. وخامساً، أثر بروتوكول باريس

على الأسعار. أما رد السلطة الوطنية على هذه الاحتجاجات وعلى تدهور مستوي المعيشة فقد كان بالتراجع عن الزيادات التي أعلنت في البداية حول أسعار بعض المحروقات وخفض الزيادة في ضريبة القيمة المضافة من 1% الى 0.5%، واعلان أسعار استرشادية لعدد من السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى تسريع اتخاذ قرار تحديد الحد الأدنى للأجور.

الاقتصاد الاسرائيلي: مكامن القوة: يتطرق هذا الصندوق إلى الأسباب الرئيسية وراء نجاح الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقود الماضية وعدم تأثره بالأزمة المالية العالمية، التي اجتاحت مؤخراً الدول الغنية. يقترح الباحث جوردان وايزمان أربعة أسباب رئيسية وراء هذا النجاح وهي أولاً، أن اسرائيل تعلّمت من ماضيها المرير، ثانياً، تدفق مهاجرين بكفاءات عالية، ثالثاً، التدخل الحكومي الذكي، ورابعاً، السياسة النقدية المبتكرة.

1- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 9% خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع الأول 2012. جاء معظم هذا الارتفاع بسبب ارتفاع مساهمة نشاط الانشاءات خلال نفس الفترة (ارتفاع بمقدار 21%). ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 7.7% في الربع الثاني 2012 مقارنة بالربع الثاني 2011 (ارتفاع مساهمة قطاع الانشاءات بنحو 6%). ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2012 ارتفاعاً بمقدار 8.2% مقارنة بالربع الاول من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**1,579.7**	**1,722.0**
- الضفة الغربية*	1,058.3	1,135.0	1,124.5	1,154.6	1,115.5	1,203.0
- قطاع غزة	438.1	463.2	474.5	474.8	464.2	519.0
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**385.3**	**408.5**	**405.6**	**410.2**	**394.7**	**427.1**
- الضفة الغربية*	457.2	487.0	479.2	488.7	469.0	502.4
- قطاع غزة	279.3	292.8	297.4	295.0	285.9	317.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.
بيانات أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):

- ارتفاع بمقدار 20% في حصة نشاط الزراعة بين الربعين الاول 2012 والثاني 2012. ولكن حدث انخفاض بمقدار 11.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ارتفاع بمقدار 1.6% في حصة الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الاول 2012 والثاني 2012، وانخفاض بمقدار 4.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ارتفاع بنحو 21% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الاول 2012 والثاني 2012، وارتفاع بمقدار 6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- انخفاض بمقدار 6% في مساهمة نشاط الخدمات بين الربعين الاول 2012 والثاني 2012، وارتفاع بمقدار 4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الزراعة وصيد الأسماك	**5.5**	**5.4**	**4.3**	**6.7**	**4.0**	**4.8**
التعدين والصناعة والمياه والكهرباء	**13.1**	**13.1**	**12.4**	**12.0**	**12.3**	**12.5**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	9.2	9.4	8.4	8.0	8.4	8.7
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2.9	2.7	2.8	2.8	2.9	2.7
إمدادات المياة وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.6	0.7	0.8	0.8	0.6	0.7
الإنشاءات	**10.2**	**11.8**	**11.5**	**11.2**	**10.3**	**12.5**
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية	**9.1**	**9.1**	**9.6**	**9.4**	**9.4**	**9.2**
النقل، والتخزين	**2.1**	**2.0**	**2.1**	**2.2**	**2.3**	**2.2**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**4.9**	**4.7**	**4.7**	**4.6**	**4.8**	**4.4**
المعلومات والاتصالات	**6.3**	**6.4**	**6.7**	**6.3**	**6.5**	**6.3**
الخدمات	**22.2**	**21.5**	**21.5**	**21.8**	**23.8**	**22.4**
أنشطة خدمات الاقامة والطعام	1.1	1.1	1.4	2.1	1.7	2.1
الأنشطة العقارية والايجارية	6.8	6.2	6.2	6.0	7.2	6.2
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.6	1.5	1.4	1.4	1.6	1.4
أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6
التعليم	7.6	7.6	7.7	7.4	7.8	7.7
الصحة والعمل الاجتماعي	2.7	2.7	2.6	2.7	2.9	2.8
الفنون والترفيه والتسلية	0.5	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
أنشطة الخدمات الاخرى	1.3	1.3	1.2	1.2	1.4	1.2
الإدارة العامة والدفاع	**14.8**	**14.0**	**14.0**	**13.2**	**13.6**	**13.0**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: الوساطة المالية والمقاصة	-4.3	-4.2	-4.1	-4.1	-4.3	-4.0
زائد: الرسوم الجمركية	7.3	6.8	7.0	7.0	6.9	6.2
زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات	8.7	9.3	10.2	9.6	10.3	10.4
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الثاني 2012 هي كالتالي (مليون دولار):

	مليون دولار
استهلاك الأسر المعيشية	1,545.5
+ الاستهلاك الحكومي	500.5
+ استهلاك مؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية	65.6
+ الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	366.9
+ الصادرات	302.9
- الواردات	1,059.4
= الناتج المحلي الإجمالي	1,722

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الاراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

فئة الاستخدام	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**1,982.2**	**1,875.3**	**1,933.6**	**1,895.1**	**2,053.5**	**2,111.6**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,529.1	1,423.8	1,494.9	1,433.0	1,576.0	1,545.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	396.3	391.8	378.7	390.4	419.9	500.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	56.8	59.7	60.0	71.7	57.6	65.6
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**313.7**	**378.6**	**318.9**	**310.1**	**282.0**	**366.9**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	359.1	446.4	384.0	391.1	359.9	480.6
- المباني	289.9	387.5	330.4	338.6	304.8	419.6
- غير المباني	69.2	58.9	53.6	52.5	55.1	61.0
التغير في المخزون	-45.4	-67.8	-65.1	-81.0	-77.9	-113.7
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-799.5**	**-655.7**	**-653.5**	**-575.8**	**-755.8**	**-756.5**
الصادرات	249.2	274.9	294.5	320.9	223.7	302.9
- السلع	191.2	216.1	230.6	242.7	145.4	222.1
- الخدمات	58.0	58.8	63.9	78.2	78.3	80.8
الواردات	1,048.7	930.6	948.0	896.7	979.5	1,059.4
- السلع	951.5	819.7	817.7	771.4	846.6	916.8
- الخدمات	97.2	110.9	130.3	125.3	132.9	142.6
الناتج المحلي الإجمالي	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**1,579.7**	**1,722.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.
بيانات ارباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الربع الثاني من هذا العام في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 22.6%). هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.

- توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,545.5 مليون دولار (73%) للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و500.5 مليون دولار (24%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و65.6 مليون دولار (3%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- انخفاض الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 2% ما بين الربعين الأول من العام 2012 والثاني 2012، مقابل ارتفاع بنحو 19% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وارتفاع الانفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 14%.
- ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بمقدار 30% بين الربعين الأول من العام 2012 والثاني 2012، وانخفاض بمقدار 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.
- ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 35.4% ما بين الربعين الاول من العام 2012 والثاني 2012. كذلك ارتفاع الواردات بمقدار 8% خلال نفس الفترة.

صندوق 1: أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض!

انخفض محصول الزيتون في اسبانيا لهذا العام بسبب الشتاء القارص الذي تبعه صيف حار وجاف. ونظراً لأن موقع إسبانيا في سوق زيت الزيتون العالمي مشابه لموقع السعودية في سوق النفط (اسبانيا هي المنتج الاول والمصدر الأول لزيت الزيتون في العالم)[1]، فإن الأسعار العالمية للزيت شهدت ارتفاعاً ملحوظاً. هبط الإنتاج العالمي من زيت الزيتون لموسم 2013/2012 بنسبة 19%. وترك ذلك أثراً كبيراً على سعره الذي ارتفع في السوق الدولية للموسم الحالي بنسبة 34%. إذ ارتفع سعر الكيلو غرام من زيت الزيتون البكر من 2.191 يورو (نحو 11 شيكل) في أيلول من العام الماضي إلى 2.943 يورو (14.6 شيكل) خلال أيلول من هذا العام[2]. أما في إسبانيا ارتفعت أسعار زيت الزيتون بنسبة 39% ليصل إلى 2.59 يورو/ كغم في الأسبوع الأول من شهر أيلول لهذا العام (نحو 13 شيكل/كغم)[3].

ومع بدء موسم الزيتون في فلسطين (منتصف شهر تشرين أول إلى كانون أول) يتوجب التساؤل عن أثر انعكاس الارتفاع في السعر العالمي على سعر الزيت الفلسطيني. وتشير الملاحظات الأولية إلى أن أسعار الزيت المحلية، وعلى عكس ما حصل في السوق العالمية، شهدت انخفاضاً وليس ارتفاعاً. وفي محاولة لفهم هذه النزعات المتعارضة، يستعرض هذا الصندوق واقع سوق زيت الزيتون الفلسطيني.

تعتمد أشجار الزيتون في فلسطين على مياه الأمطار مما يجعل محصول الزيتون عرضه لتذبذب شديد. وهناك حركة دورية في إنتاج الزيتون (إنتاج وفير نسبياً في "السنة الماسية" يعقبه غلة ضئيلة في "السنة الشلتونية"). وكان متوسط إنتاج السنة الماسية في الماضي يقدّر بنحو 33 ألف طن من زيت الزيتون، أما السنة الشلتونية فإن متوسط إنتاجها لا يزيد على 7 آلاف طن زيت. إلا أن هذه التقديرات، كما ذكر موقع مجلس الزيتون الفلسطيني، تراجعت ووصلت إلى 22 ألف طن زيت في السنة وفيرة الإنتاج (كما في 2010) و5 آلاف طن في السنة رديئة الإنتاج (كما في العام 2009).

من المتوقع أن تصل كمية زيت الزيتون التي سيتم إنتاجها خلال هذا الموسم في الأراضي الفلسطينية 18 ألف طن. يضاف إلى هذا 6 آلاف طن من مخزون العام السابق. وبذلك يصبح العرض الكلي المتاح من زيت الزيتون 24 ألف طن. من ناحية مقابلة يبلغ الاستهلاك السنوي المحلي من زيت الزيتون نحو 14 ألف طن (الاستهلاك السنوي للفرد في الضفة الغربية 4.8 كغم وفي قطاع غزة 1.2 كغم فقط)[4]. هذا يعني أن فائض العرض فوق الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون في هذا الموسم سوف يبلغ 10 آلاف طن تقريباً.

بلغ سعر الزيت في بداية الموسم في الضفة الغربية حوالي 23 شيكل فقط لكل كيلو غرام. ويتوقع أحد أعضاء مجلس الزيتون الفلسطيني أن ينخفض السعر إلى 18 شيكل مع مرور الوقت، هذا على الرغم من أن معظم المزارعين يخزنون إنتاجهم من الزيت حالياً انتظاراً

[1] أنتجت إسبانيا في العام 2012 حوالي1.7 مليون طن من زيت الزيتون أي ما يزيد عن 60% من الإنتاج العالمي وجاءت تركيا في المركز الثاني.

[2] http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=olive-oil&months=60&currency=eur

[3] International Olive Council. 2012. Market Newsletter: http://www.internationaloliveoil.org/news/view/660-year-2012-news/307-market-newsletter-september-2012

[4] مجلس الزيتون الفلسطيني. http://www.pooc.org.ps/pooceng/

لارتفاع الأسعار. ويبرر الخبير توقعاته بانخفاض السعر بضعف الطلب على الزيت نتيجة عدم فتح سوق قطاع غزة أمام زيت الضفة، إضافة إلى العقبات في وجه التصدير إلى الخارج والى إسرائيل[5].

يعرض الجدول 1 قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية. ويستفاد من الجدول أن التصدير يتراوح بين 12-13ألف دولار في السنة[6].

جدول 1: قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون
في فلسطين 2007-2010 (ألف دولار)

العام	الصادرات	الواردات
2007	11,475	1
2008	11,493	171
2009	12,481	449
2010	13,806	1,619

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية للسلع والخدمات نتائج أساسية. السنوات 2007-2010

يواجه تصدير زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأسواق الخارجية عقبات كثيرة، منها تذبذب الاسعار الكبير وارتفاع كلفة الإنتاج. كما لا يزال الزيت الفلسطيني في بداية مرحلة التعريف به في الأسواق العالمية[7]. وبناء على معلومات مجلس الزيتون الفلسطيني فإن أهم الأسواق التي يصدّر الزيت الفلسطيني إليها هي أسواق الخليج العربي (حوالي 2,400 طن بالسنة) والأردن (500 طن) وأوروبا (700 طن) وأمريكا وكندا (500 طن). ولا يزال تسويق زيت الزيتون يحتاج إلى جهود كبيرة للترويج له في الأسواق العالمية نظراً لوجود منافسة شديدة ونظراً لأن الزيت الفلسطيني غير مرغوب كثيراً في أسواق أوروبا بسبب "ثقله" وحدة طعمه[8].

تراوح انتاج اسرائيل من زيت الزيتون بين 4-9 ألف طن خلال السنوات الخمس الماضية[9]. بينما بلغ استهلاك إسرائيل من زيت الزيتون ما بين 15 ألف طن و17 ألف طن خلال نفس الفترة[10]. وتعتمد اسرائيل بشكل أساسي على استيراد زيت الزيتون من تركيا نظراً لانخفاض سعر الزيت التركي مقارنة بالزيت الفلسطيني، على الرغم من أن أذواق المستهلكين تفضل الزيت الفلسطيني ذو المذاق الحاذق.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن سعر الزيت الفلسطيني يتحدد وفق قاعدة العرض والطلب المحلي. أما بالنسبة إلى تأثر سعر زيت الزيتون الفلسطيني بالأزمة العالمية فهو محدود، على الأرجح، نظراً للاعتماد بشكل حصري تقريباً على السوق المحلية. يواجه تصدير زيت الزيتون إلى الأسواق العالمية عقبات كثيرة ومنافسة شديدة من منتجين كبار ذوي باع طويل وعريق في التسويق. وهذا ما يجعل التصدير التجاري المربح للزيت الفلسطيني أمراً صعباً وبعيد المنال في المدى القريب على الرغم من الآفاق الواعدة على المدى البعيد.

ولكن لا يزال هناك احتمال لارتفاع أسعار زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية، وذلك في حال فتح السوق الإسرائيلية. إذ وصل سعر كيلو الزيت في السوق العالمية كما أشرنا سابقاً إلى 2.94 يورو (نحو 14.6 شيكل) الآن. وعند إضافة التكاليف الأخرى (تكاليف نقل، ضريبة قيمة مضافة، هوامش الربح)، يمكن أن يصبح سعر زيت الزيتون المستورد من الأسواق العالمية إلى السوق الاسرائيلية أعلى من سعر الزيت الفلسطيني. وذلك سيؤدي إلى زيادة طلب إسرائيل على زيت الزيتون الفلسطيني وإلى ارتفاع أسعاره بالتالي.

---

[5] مقابلة مع السيد طارق أبو لبن، عضو في مجلس الزيتون الفلسطيني.

[6] نظم قرار مجلس الوزراء لعام 2009 استيراد زيت الزيتون من الخارج، وبموجب هذا القرار تم تشكيل لجنة فنية تنظم إعطاء تراخيص الاستيراد، وهي تتشدد في منح التراخيص لضمان تسويق الانتاج المحلي.

[7] مقابلة مع السيد علي غانم، عضو في مجموعة عنبتاوي.

[8] من الملفت للنظر أن تسويق الزيت الفلسطيني في الأسواق الغربية لا يتم عبر المنافذ التجارية العادية بل من خلال منظمات "التجارة العادلة" تبعا للسيد طارق أبو لبن (عضو في مجلس الزيتون الفلسطيني). تشكلت هذه المنظمات من قبل الجهات المناهضة للعولمة وهي تعمل على تسويق منتجات الفقراء من مختلف أنحاء العالم وعلى منحهم السعر العادل لمنتجاتهم.

[9] http://www.indexmundi.com/agriculture/?country=il&commodity=olive-oil&graph=production

[10] http://www.internationaloliveoil.org/estaticos/view/131-world-olive-oil-figures

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثاني من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.6% مقارنة مع 43.4% في الربع الاول لعام 2012. ولكن، مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، ارتفعت بنحو نقطة مئوية واحدة. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.4%، في حين لم تتعدَ 40.3% في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (14.9% مقارنة مع 18.6%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010- الربع الثاني 2012 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4	45.4
قطاع غزة	36.4	37.0	38.1	39.0	**39.5**	38.4	39.9	40.3
الضفة والقطاع	**41.1**	**41.0**	**42.7**	**43.6**	**44.4**	**43.0**	**43.4**	**43.6**
ذكور								
الضفة الغربية	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8	71.5
قطاع غزة	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5	65.1
الضفة والقطاع	**66.8**	**66.7**	**68.6**	**70.0**	**69.5**	**68.7**	**68.9**	**69.2**
إناث								
الضفة الغربية	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3	18.6
قطاع غزة	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7	14.9
الضفة والقطاع	**14.7**	**14.7**	**16.2**	**16.7**	**18.7**	**16.6**	**17.3**	**17.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2010- الربع الثاني 2012

مكان العمل	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
القوة البشرية (ألف)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465	2,523	2,546
القوى العاملة	976	997	1,048	1,108	1,111	1,059	1,095	1,109
عدد العاملين (ألف)	744	780	852	839	878	838	834	877
الضفة الغربية (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4	60.9	60.5
قطاع غزة (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8	29.9	30.3
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 834 ألف في الربع الاول من العام 2012 إلى 877 ألف في الربع الثاني 2012، أي ارتفاع بنحو 5%. وعند مقارنة الربع الثاني لعام 2011 مع الربع الثاني لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 3%. ولكن يبدو أن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثاني 2012 حسب مكان العمل على 61% في الضفة الغربية، و30% في غزة، و9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع 2010- الربع الثاني 2012 (%)

القطاع	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012
الأراضي الفلسطينية								
قطاع عام	23.6	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2	23.1	21.9
قطاع خاص	62.4	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5	64.2	65.6
قطاعات أخرى	3.6	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5	3.5	3.3
إسرائيل ومستوطنات	10.4	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
قطاع عام	15.9	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2	16.3	14.9
قطاع خاص	67.7	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9	68.5	70.0
قطاعات أخرى	2.5	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1	2.0	2.0
إسرائيل ومستوطنات	13.9	14	14.0	14.8	13.4	13.8	13.2	13.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
قطاع عام	46.1	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4	39.1	37.9
قطاع خاص	46.7	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8	54.0	55.7
قطاعات أخرى	7.2	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8	6.9	6.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2012، مستوعباً 70% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15%. أما في غزة، كان القطاع العام مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام انخفضت من 41.7% خلال الربع الثاني لعام 2011 إلى 37.9% خلال الربع الثاني لعام 2012. بالمقابل، ارتفعت نسبة الغزيين العاملين في القطاع الخاص مقارنة مع الربع الثاني لعام 2011 بزيادة بمقدارها 8.5%.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الثاني لعام 2012، وإلى ارتفاعها بحوالى نقطتين مئويتين بين الربع الثاني 2012 والربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة من يعمل لحسابه في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2012 (إلى 15.5% مقارنة مع 16.5% في الربع الاول 2012 و20.3% في الربع المناظر من العام 2011).

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة 2010- الربع الثاني 2012 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
الضفة الغربية								
صاحب عمل	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6	7.2
يعمل لحسابه	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7	19.0
مستخدم بأجر	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2	63.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5	10.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
صاحب عمل	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9	3.2
يعمل لحسابه	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5	15.5
مستخدم بأجر	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4	74.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2	7.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضى الفلسطينية								
صاحب عمل	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2	6.0
يعمل لحسابه	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8	18.0
مستخدم بأجر	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5	66.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5	9.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الأول لعام 2012، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثاني لعام 2011 (انظر الجدول 2-5). في قطاع البناء والتشييد على سبيل المثال، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ظلت على حالها تقريباً مقارنة مع الربع الثاني لعام 2011. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 37.1% في الربع الاول لعام 2012 إلى 34.9% في الربع الثاني لعام 2012. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة من 10.5% إلى 12.7% خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010- الربع الثاني 2012 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012
الأراضي الفلسطينية								
الزراعة والصيد والحراجة	11.8	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9	10.5	12.7
محاجر وصناعة تحويلية	11.4	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8	12.2	11.7
البناء والتشييد	13.2	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9	13.5	14.7
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3	20.1	19.7
النقل والتخزين والاتصالات	6.0	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1	6.6	6.3
خدمات وغيرها	38.3	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0	37.1	34.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	13.3	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8	11.4	14.4
محاجر وصناعة تحويلية	13.7	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4	14.9	14.4
البناء والتشييد	16.8	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1	16.4	17.4
التجارة والمطاعم والفنادق	19.9	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0	21.4	20.4
النقل والتخزين والاتصالات	5.7	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5	5.6	5.9
خدمات وغيرها	30.6	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2	30.3	27.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	7.7	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6	8.4	8.9
محاجر وصناعة تحويلية	4.8	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5	5.9	5.4
البناء والتشييد	3.0	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0	6.7	8.7
التجارة والمطاعم والفنادق	17.3	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4	16.9	18.1
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6	8.9	7.3
خدمات وغيرها	60.6	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9	53.2	51.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010–2011، والربع الثاني 2012.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثاني 2012 في الأراضي الفلسطينية 20.9% (17.1% في الضفة الغربية و28.4% في قطاع غزة). ويمثل هذا انخفاض بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الاول 2012، وارتفاع بنحو نقطتين مئويتين مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو 3 نقاط مئوية، وانخفاض بنحو 3 نقاط مئوية في قطاع غزة بين الأرباع المتتالية (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس2010 – الربع الثاني 2012 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012
الأراضي الفلسطينية								
ذكور	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0	18.8
إناث	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4	31.5	29.5
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**
الضفة الغربية								
ذكور	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9	18.6	16.1
إناث	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6	25.5	21.4
المجموع	**17.2**	**17.4**	**15.4**	**19.7**	**16.6**	**17.3**	**20.1**	**17.1**
قطاع غزة								
ذكور	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8	28.4	24.1
إناث	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0	46.5	47.2
المجموع	**37.8**	**30.8**	**25.6**	**28.0**	**30.3**	**28.7**	**31.5**	**28.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010–2011، والربع الثاني 2012.

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012 ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 34.3% (56.1% للإناث الشابات و30.5% للذكور الشباب).

هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7). بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الشباب نحو 30.3% خلال الربع المناظر من العام الماضي.

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية 2010- الربع الثاني 2012 (%)

الفئات العمرية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012
كلا الجنسين								
15-24	38.8	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7	40.4	34.3
25-34	24.2	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7	24.8	23.9
35-44	15.1	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0	13.7	10.5
45-54	16.4	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0	14.5	12.2
55+	14.1	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9	10.9	7.7
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**
ذكور								
15-24	36.8	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3	36.9	30.5
25-34	21.7	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5	20.2	18.9
35-44	15.5	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2	13.9	10.5
45-54	19.0	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9	16.0	13.7
55+	16.3	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4	13.2	9.5
المجموع	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**
الإناث								
15-24	49.6	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5	58.1	56.1
25-34	34.0	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0	40.2	41.0
35-44	13.2	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0	12.8	10.6
45-54	3.5	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2	7.1	5.7
55+	2.1	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3	0.7	1.3
المجموع	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

- أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 42.6% خلال الربع الثاني 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الإناث 39.2% خلال الربع المناظر من العام السابق. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2010- الربع الثاني 2012 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
كلا الجنسين								
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8	4.6	7.9
6-1	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8	24.8	18.5
9-7	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4	23.1	19.6
12-10	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2	22.1	18.2
+13	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7	26.2	25.5
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**
ذكور								
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6	6.9	17.6
6-1	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2	27.6	21.5
9-7	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5	24.6	20.8
12-10	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7	22.5	18.9
+13	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9	16.6	15.6
المجموع	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**
إناث								
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4	2.2	1.3
6-1	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9	4.2	1.9
9-7	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6	6.9	6.9
12-10	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5	19.0	11.4
+13	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8	42.0	42.6
المجموع	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع عدد الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام المنصرم (ارتفاع بنحو 13%). أقل معدلات البطالة خلال الربع الثاني 2012 كانت بين خريجي تخصص العلوم المعمارية والبناء. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 11.9%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 12 متعطل عن العمل من تخصص العلوم المعمارية والبناء). من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والاعلام المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 41.2% خلال الربع الثاني 2012.

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 - الربع الثاني 2012 (%)

التخصص	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
علوم تربوية وإعداد معلمين	39.9	38.1	39.3
علوم إنسانية	26.4	28.2	29.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	20.7	33.6	29.2
الصحافة والاعلام	45.2	32.4	41.2
الأعمال التجارية والإدارية	18.9	26.3	25.9
القانون	15.2	14.9	22.9
العلوم الطبيعية	23.3	23.6	17.5
الرياضيات ولإحصاء	28.6	29.0	25.5
الحاسوب	33.1	34.3	29.0
الهندسة والمهن الهندسية	15.1	20.1	23.3
العلوم المعمارية والبناء	18.2	20.9	11.9
الصحة	16.7	18.5	19.7
الخدمات الشخصية	7.8	26.9	17.3
باقي التخصصات	27.7	31.1	24.9
المجموع	**24.0**	**27.9**	**27.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2011 والربع الثاني 2012.

2-4 الأجر وساعات العمل

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الثاني لعام 2012. وشهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بمقدار 0.6%، وأجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات ارتفع بمقدار 0.7%. أما عند المقارنة بين الربع الثاني لعام 2011 والربع الثاني لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط أجر العاملين في الضفة ارتفع (3%)، في حين ارتفع متوسط أجر العاملين في غزة (4%)، كما ارتفع أجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات بمقدار(2%).

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 73.6% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثاني 2012، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في كل من الضفة الغربية وغزة وفي إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الثاني 2012 (%)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الاول 2011				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
المجموع	**41.3**	**22.2**	**92.4**	**76.9**
الربع الثاني 2011				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
المجموع	**40.9**	**22.5**	**90.8**	**76.9**
الربع الثالث 2011				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
المجموع	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**
الربع الرابع 2011				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
المجموع	**41.4**	**22.5**	**91.1**	**76.9**
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
الربع الثاني 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2011 والربع الثاني 2012.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة[11]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2012 نحو 1,083 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 22% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 27% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 60 إعلاناً لم يتم تحديد عدد

[11] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[12].

استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2012 بنسبة 49% (533 شاغر)، يليه قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 39% (422 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 12%(128 شاغر). وقد ارتفعت حصة كل من القطاع الخاص والقطاع العام من إجمالي الشواغر المعلن عنها بنسب 24% و21% على التوالي، بينما انخفضت حصة قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 23% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام (انظر جدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 65%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 15% و11% على التوالي. أما قطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 9%. وقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 64% (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من العام 2012، والربع الثاني 2011

	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012			
			نيسان	أيار	حزيران	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	445	354	177	203	153	**533**
القطاع العام	140	87	17	25	86	**128**
المنظمات غير الحكومية	266	449	124	173	125	**422**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	102	88	62	43	55	**160**
وسط الضفة	645	640	198	273	232	**703**
جنوب الضفة	88	90	29	54	42	**125**
قطاع غزة	16	72	29	31	35	**95**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	77	61	15	45	47	**107**
بكالوريوس	544	632	189	259	250	**698**
دبلوم	105	71	45	28	15	**88**
أقل من ذلك	125	126	69	69	52	**190**
المجموع						
	851	890	318	401	364	**1,083**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 35%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 20%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية والتخصصات والمهن الأخرى نحو 18% لكل منهما، أما العلوم الطبية فقد بلغت نسبة الطلب على تخصصاتها نحو 9%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (91%) (انظر جدول 2-12).

[12] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثاني 2012

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	10	49	33	0	0	8	100
علوم إنسانية واجتماعية	36	50	111	1	2	18	218
علوم تطبيقية	25	94	49	0	3	22	193
علوم إدارية واقتصادية	35	178	132	1	2	29	377
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	20	155	11	0	0	9	195
المجموع	**126**	**526**	**336**	**2**	**7**	**86**	**1,083**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد في 21 تشرين أول جلسة لنقاش تبعات اقرار الحد الادنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. وتم في هذه الجلسة تقديم مداخلات من وزير العمل الفلسطيني، وممثلي أرباب العمل، ومن نقابات العمال. ولقد أعدّ المعهد ورقة خلفية للنقاش نقتبس منها التالي:

موضوع الحوار

أقرّ مجلس الوزراء في 9 تشرين الأول التوصية التي رفعتها "اللجنة الوطنية للأجور" حول الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. وجاء هذا تنفيذا لأحد مواد قانون العمل الذي صدر في العام 2000. ولقد ضمت اللجنة الوطنية للأجور ممثلين عن الحكومة (خمس وزارات)، وأرباب العمل، إلى جانب نقابات العمال (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين والنقابات المستقلة ونقابة العاملين في الجامعات).

لم تفض اجتماعات اللجنة، التي استمرت على امتداد عام كامل تقريبا، إلى اتفاق بين أرباب العمل والعمال. إذ تمسك ممثلوا العمال بحد شهري أدنى للأجور يبلغ 1,750 شيكل في حين تمسك أرباب العمل بمبلغ 1,250 شيكل فقط. وعليه قام وزير العمل بتقديم اقتراح توفيقي: حد أدنى للأجر 1,450 شيكل شهرياً، و65 يومياً و8.5 شيكل للساعة. وافق ثلاثة عشر عضواً (من أصل خمسة عشر) في اللجنة الوطنية للأجور على اقتراح الوزير. على أن يبدأ التطبيق في مطلع العام 2013 بحيث تقوم الشركات بتصويب أوضاعها حتى ذلك التاريخ. إلا أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قام بتنظيم اعتصام أمام مقر رئاسة الوزراء ضد قرار اللجنة. وضمت المظاهرة المئات من العمال والعاطلين من مختلف مناطق الضفة الغربية وعلى رأسهم الأمين العام للاتحاد وجميع أعضاء لجنته التنفيذية.

مدرستان رئيسيتان بالعلاقة مع منهجية تحديد الحد الأدنى للأجور

هناك رأيان متعارضان للإجابة على سؤال معيار تحديد الأجر الأدنى. ترى المدرسة الأولى أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يتم تحديده على ضوء تكاليف مستلزمات الحياة الضرورية. في حين ترى المدرسة الثانية أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يتم تحديده على ضوء المتغيرات الاقتصادية (مثل انتاجية العمل ومستويات الأجور والدخول الفعلية في الاقتصاد).

على أن تطبيق أي منهما على انفراد في الاراضي الفلسطينية غير ملائم وغير مجدي. والسبب يعود إلى التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن بنيات الانتاج والتشغيل والانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني هي بنيات اقتصاد فقير متخلف، في حين أن هيكل ومستوى

تكاليف الحياة قريبة من تلك التي تسود في الاقتصادات الغنية المتطورة. وبالتالي فإن أي مستوى مقترح للأجور يبدو منخفضاً بالعلاقة مع تكاليف الحياة ومرتفعاً بالعلاقة مع الانتاجية.

المدرسة الأولى: حساب الحد الأدنى للأجر بالعلاقة مع المستوى الضروري/المقبول للحياة:

يتم تحديد الحد الأدنى للأجر على ضوء الدخل الأدنى الضروري لحياة الفرد او على ضوء مستويات خطوط الفقر الوطنية. في اسرائيل على سبيل المثال يبلغ خط الفقر الشهري للفرد 2,268 شيكل (50% من وسيط الدخل التصرفي). وخط الفقر الشهري لأسرة من 4 أفراد هو5,807 شيكل. إذن الحد الأدنى الضروري للأجر لضمان أن تكون الأسرة على خط الفقر الوطني هو 30 شيكل/ ساعة (192/5,807)[13]. تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الفعلي للأجر في إسرائيل الآن هو 4,300 شيكل/ شهر أي 22 شيكل/ بالساعة فقط.

وفي الأراضي الفلسطينية، يبلغ مستوى الفقر المدقع للأسرة 1,832 شيكل شهرياً. إذن الحد الأدنى للأجر الضروري لحياة الأسرة حتى تصل إلى مستوى الفقر المدقع هو 9.5 شيكل/ساعة (192/1,832). على افتراض عدد ساعات العمل الشهرية 192 ساعة وأن الأسرة فيها شخص واحد يعمل.

المدرسة الثانية: حساب الحد الأدنى للأجر بالعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية

يرى أنصار هذه المدرسة أن الحد الأدنى الضروري للحياة يخلط بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، وهو يتجاهل الآثار العكسية على الإنتاج والتشغيل: هل يستطيع الاقتصاد تحمل هذا الأجر؟ والبديل من وجهة نظر أنصار هذه المدرسة هو الانطلاق ليس من خط الفقر للأسرة ولكن من مستوى الأجور الفعلية في السوق، أي من انتاجية العمل.

يلاحظ في غالبية – لا بل في كل دول العالم – أن الأجر المتوسط دائماً ما يكون أعلى من الأجر الوسيط[14]. وتقوم معظم دول العالم (75 دولة حسب احصاءات ILO) بوضع الحد الأدنى للأجور على نسبة 40–50% من متوسط الأجور فيها. أو على نحو 55% من الأجر الوسيط (في انكلترا مثلاً يبلغ الحد الادنى للأجور 52% من الأجر الوسيط، وفي فرنسا 61%). في اسرائيل على سبيل المثال، يبلغ متوسط الاجور 8,563 شيكل شهريا. أي أن الحد الأدنى للأجور في اسرائيل يمثل 50% من متوسط الأجور هناك (8,563/4,300).

في الأراضي الفلسطينية، يبلغ الأجر المتوسط اليومي 79.7 (87.4 في الضفة و64.3 في غزة). أي نحو (11.9 شيكل/ ساعة في الضفة و 10.2 شيكل/ ساعة في غزة). والأجر الوسيط اليومي 63.4 شيكل (77 شيكل/ ساعة في الضفة و 50 شيكل/ ساعة في غزة). إذن فإن الحد الأدنى للأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية تبعاً لهذا النهج يتراوح بين 35 شيكل (55% من الأجر الوسيط) و32 شيكل (40% من الأجر المتوسط). حسابات هذا المنهج تعطي مستويات أجر متدنية للغاية غير مقبولة سياسياً واجتماعياً.

قانون الحد الأدنى للأجور في فلسطين

أقرّ الحد الأدنى للأجر في الأراضي الفلسطينية كالتالي: 1,450 شيكل شهرياً، و65 يومياً و8.5 شيكل للساعة. وبافتراض أن متوسط عدد العاملين في الأسرة هو 1.6، فإن الحد الأدنى الشهري للأجر يضمن للعائلة دخلاً يعادل 2,320 شيكل (= 1,450 X 1.6). وهذا يزيد على مستوى دخل الفقر المدقع للعائلة (المكونة من 2 بالغين و3 أطفال) والذي يبلغ 1,832 شيكل. لا بل هذا يزيد قليلا عن دخل الفقر العادي للعائلة الفلسطينية (2,293 شيكل). ولكن إذا هبط عدد الأفراد العاملين في الأسرة عن 1.2 فإن الحد الأدنى للأجر الشهري لا يكفي لضمان دخل أعلى من حد الفقر المدقع للعائلة. وإذا هبط عدد العاملين في العائلة عن 1.5 فإن دخل العائلة سوف يكون أقل من مستوى الفقر العادي.

يلاحظ أن الحد الأدنى للدخل اليومي (65 شيكل) يبلغ 75% من متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية (87.4 شيكل في العام 2012) و100% تقريباً من متوسط الأجر اليومي في غزة. وهو أيضاً مطابق تقريباً لوسيط الأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية. هذه معدلات مرتفعة على ضوء المتوسطات الدولية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تضع تضع الحد الأدنى على 40% فقط من متوسط الأجر.

[13] على افتراض عدد ساعات العمل في الشهرهو 192: 8 ساعات يومياً في 6 أيام أسبوعياً خلال 4 أسابيع. أيضا المثال يفترض أن للاسرة معيل واحد.

[14] الأجر المتوسط = الأجور الكلية/عدد العمال. أما الأجر الوسيط فهو الاجر الذي يحصل عليه معظم العمال.

جدول 1: عدد العاملين الذين يتقاضون أجراً شهريا أقل من 1,450 شيكل (الربع الثاني، 2012)

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	6,800	10,300	17,100
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	19,700	8,100	27,800
البناء والتشييد	4,800	14,200	19,000
التجارة والمطاعم والفنادق	21,000	18,100	39,100
النقل والتخزين والاتصالات	2,700	8,100	10,800
الخدمات والفروع الأخرى	16,400	20,200	36,600
المجموع	**71,400**	**79,000**	**150,400**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح *القوى العاملة: الربع الثاني، 2012* رام الله – فلسطين.

يستفاد من احصاءات جهاز الاحصاء أن أكثر من 150 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية يحصلون على دخل شهري أقل من 1,450 شيكل. وهؤلاء هم المرشحون للاستفادة من القانون. ويبلغ عدد هؤلاء 20% من إجمالي عدد العاملين في الاراضي الفلسطينية (باستثناء اسرائيل والمستعمرات). 47% منهم في الضفة الغربية وأكثر من نصفهم يعملون في قطاعات التجارة والمطاعم والخدمات (انظر الجدول 1). ويبلغ وسيط أجر هؤلاء العمال نحو 1,083 شيكل. أي أن أجر العامل الذي يحرز الأجر الوسيط سوف يزداد بمقدار 34% عند تطبيق الحد الأدنى الجديد (انظر الجدول 2).

جدول 2: الأجر اليومي المتوسط والوسيط للعمال الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (الربع الثاني، 2012)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
متوسط الأجر الشهري	1,039.8	819.9	925.7
وسيط الأجر الشهري	1,083.3	800.0	1,000.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: الربع الثاني، 2012 رام الله – فلسطين.

وعلى افتراض أن أجر العمال الذين يحرزون أقل من 1,450 شيكل شهرياً سوف يرتفع من أجرهم المتوسط (925.7 شيكل) إلى أجر الحد الأدنى، فإن القانون الجديد سيؤدي إلى زيادة فاتورة الأجور بمقدار يقرب من 945 مليون شيكل سنوياً، 37% من هذا المبلغ سيكون في الضفة الغربية (انظر الجدول 3). هذا الارتفاع في فاتورة الأجور يمكن امتصاصه عبر 3 قنوات: أرباح أقل (إعادة توزيع الدخل)، أو/و أسعار أعلى، أو/و زيادة في إنتاجية العمل.

جدول 3: الزيادة المتوقعة في فاتورة الأجور عند تطبيق الحد الأدنى للأجور على العمال الذين يتقاضون أقل من 1,450 شيكل

الزيادة فى فاتورة الاجور (مليون شيكل)	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
في الشهر	29.3	49.8	79.1
فى السنة	351.6	597.6	949.2

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: الربع الثاني، 2012 رام الله

المؤشرات المهمة التي يجب متابعتها في المستقبل، والتي يمكن على اساسها تقرير نجاح أو فشل قرار فرض حدود دنيا للاجور في الاراضي الفلسطينية، هي المؤشرات الثلاثة التالية:

- ✧ درجة الالتزام بتطبيق القرار.
- ✧ أثر زيادة الأجور الدنيا على التشغيل.
- ✧ وأثر زيادة الاجور على الأسعار والتضخم.

صندوق 3: 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال"

قام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني في شهر تموز الماضي، بالإعلان عن شاغر لموظفة استقبال. واشترط المعهد أن يكون في حوزة المتقدمين شهادة دبلوم متوسط مع اتقان مقبول للغة الانكليزية ومعرفة باستخدام الحاسوب. تلقى المعهد 320 طلباً لشغر هذه الوظيفة. وعند التدقيق في الطلبات والسير الذاتية للمتقدمين ظهرت نتائج محبطة تعكس الواقع المؤسف لسوق العمل الفلسطيني.

جدول 1: توزيع المتقدمين لشاغر موظفة استقبال حسب المؤهل الأكاديمي

	بكالوريوس	دبلوم متوسط
علوم إدارية وإقتصادية	100	71
علوم إنسانية واجتماعية	92	2
علوم تطبيقية	32	14
علوم طبية وصحية	1	2
المجموع	**225**	***89**

* 6من المتقدمين يحملون شهادة الثانوية العامة فقط.

- ✧ بلغت نسبة المتقدمين ممن يحملون شهادة البكالوريوس لشغر هذه الوظيفة 70% (انظر الجدول 1).
- ✧ يلاحظ من الجدول أن معظم حملة البكالوريس المتقدمين لوظيفة "موظفة استقبال" هم خريجون من كليات العلوم الادارية والانسانية. على الرغم من أن 32 متقدماً يحملون شهادة البكالوريس في العلوم التطبيقية.
- ✧ إن نحو 69% من حملة البكالوريوس المتقدمين للوظيفة هم خريجون حديثون من الجامعات (2010–2012)، في حين أن 30% هم خريجين جامعين لما قبل 2010. ولكن العكس هو الصحيح تقريباً بالنسبة لحملة الدبلوم المتوسط، إذ أن 64% من المتقدمين هم خريجون قبل العام 2010.
- ✧ أن 8% من المتقدمين لشغر الوظيفة هم من الذكور.
- ✧ أن 86% من المتقدمين لشغر الوظيفة عاطلون عن العمل، في حين أن 14% يعملون حالياً ويرغبون بتغيير وظيفتهم أو مكان عملهم.

تعكس هذه النتائج واقع الشباب وخريجي الجامعات الفلسطينية والبطالة العالية التي تتفشى بينهم حيث بلغ معدل البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد (الذين يحملون دبلوم متوسط فأعلى) نحو 27.2% في الربع الثاني من العام 2012. وهذا ما يدفع الكثير منهم إلى البحث عن أي فرصة للعمل حتى وإن كانت في غير مجال تخصصهم أو تتطلب مؤهل أكاديمي أقل من مؤهلاتهم. كما أنها تعكس بعض التحولات في المعايير الاجتماعية، إذ أن 26 رجل تقدموا لشغر وظيفة "موظفة استقبال"!

3- المالية العامة[15]

تشير البيانات المالية إلى تراجع الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012. ويمكن إيجاز التطورات في أداء المالية العامة خلال هذا الربع مقارنة مع الربع السابق كما يلي:

- ✧ ارتفاع العجز الجاري إلى 280.7 مليون دولار، أو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 4.8 % في الربع السابق.

[15] بيانات العمليات المالية منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثاني من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات اشارة سالبة.

- تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 4.7% (إلى 734.5 مليون دولار)، على خلفية تراجع الإيرادات المحلية الصافية.
- ارتفاع ملحوظ في إجمالي النفقات العامة بنحو 15.4% (إلى 828.3 مليون دولار)، جرّاء ارتفاع نفقات غير الاجور.
- ارتفاع ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة وصلت 5% (ليستقر عند 2,339.4 مليون دولار).

أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الايرادات المحلية انخفضت بنحو 7%. كما انخفضت النفقات العامة بنحو 7% خلال نفس الفترة.

ونظراً لارتفاع المنح والمساعدات بنحو 60% بين الربعين المتناظرين، فإن هذا أدى إلى انخفاض العجز الكلي بعد المساعدات بمقدار 54% (إلى 94 مليون دولار). ومن الضروري التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتراكمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً كما سوف يتضح في الفقرة 3-4.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثاني من العام 2012:

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**796.9**	**683.4**	**1,005.0**	**668.3**	**770.8**	**734.5**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**
الإيرادات المحلية	**591.5**	**538.7**	**545.2**	**514.2**	**559.8**	**501.3**
الإيرادات الضريبية	134.8	121.6	102.5	123.3	153.5	99.8
الإيرادات غير الضريبية	44.4	68.4	66.1	41.2	48.6	48.2
إيرادات مقاصة	412.3	348.8	376.6	349.7	357.7	353.2
ارجاعات ضريبية	10.9	2.6	-	-	0.2	4.5
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**
لدعم الموازنة	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0	204.5
لدعم المشاريع التطويرية	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2
إجمالي النفقات العامة	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**809.2**	**717.7**	**828.3**
النفقات الجارية، ومنها:	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**
الأجور والرواتب	427.2	448.8	409.4	393.6	403.0	420.4
نفقات غير الأجور	270.1	301.5	277.8	293.4	233.0	324.3
صافي الإقراض	33.1	29.8	28.3	47.9	39.3	32.9
النفقات التطويرية	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**
ممولة من قبل الخزينة	38.0	84.2	(47.7)	52.9	28.1	17.6
ممولة من قبل الدول المانحة	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2
العجز/الفائض الجاري	(149.8)	(243.9)	(170.3)	(220.6)	**(115.7)**	**(280.7)**
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	(213.0)	(353.4)	(219.4)	(295.0)	**(158.1)**	**(331.5)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	3.3	(206.1)	240.4	(140.9)	**53.1**	**(93.8)**
التمويل	(3.3)	206.1	(240.4)	140.9	**(53.1)**	**93.8**
صافي التمويل من المصارف المحلية	13.1	183.4	(229.7)	134.2	**(56.7)**	**94.8**
الرصيد المتبقي	(16.5)	22.8	(10.6)	6.7	**3.6**	**(1.0)**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

تراجعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 734.5 مليون دولار، جراء تراجع الإيرادات المحلية الصافية، وبالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بمقدار 12% خلال نفس الفترة. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 70.5% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 20%، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.5%، لتبقى هذه الحصص حول معدلها للأرباع السابقة.

فيما يخص إيرادات المقاصة فقد تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2012 بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 353.2 مليون دولار. غير أنها كانت أعلى بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011[16]. وبشكل عام فإن مساهمة إيرادات المقاصة في الإيرادات المحلية الصافية هي في تحسن منذ العام 2010، فقد ارتفع المستحق منها شهرياً للسلطة الفلسطينية بالمعدل من 105 مليون دولار إلى 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2012.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد تراجعت في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول بنسبة 35% لتبلغ 99.8 مليون دولار. ويعود التراجع إلى أن الربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبتي الدخل والأملاك مما يجعل قيمة المتحصلات أعلى عند المقارنة مع باقي أرباع السنة[17]. ولكن الايرادات الضريبية خلال الربع الثاني انخفضت بمقدار 18% عن مثيلها في الربع المناظر من العام الماضي. وهو أمر مثير للقلق خصوصاً في ظل السياسات الحكومية الهادفة إلى زيادة مصادر التمويل المحلي لسد العجز المزمن في ميزانية الحكومة. أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد تراجعت بشكل طفيف خلال الربع الثاني من العام 2012 بنسبة أقل من 1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 48.2 مليون دولار.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

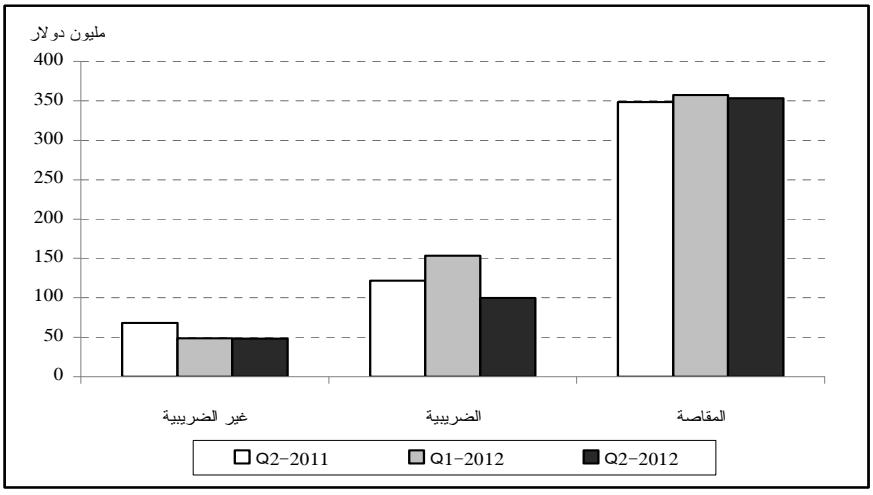

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

[16] إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيكل، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، فعند النظر في التطورات على إيرادات المقاصة ما بين الربعين المتناظرين كما تم تحصيلها بالشيكل فقد بلغ الارتفاع فيها قيمة أعلى من ذلك وصلت إلى نحو 12.3% .

[17] وفقاً لأساس الإلتزام بلغت ضريبة الدخل لهذا الربع حوالي 121.4 مليون شيكل بانخفاض نسبته 58.4% عن الربع السابق، كما تراجعت ايرادات الجمارك من نحو 60.4 مليون شيكل خلال الربع الاول لتبلغ 28.1 مليون شيكل في الربع الثاني من العام 2012، أما ايرادات ضريبة الاملاك فقد تراجعت من نحو 7.3 مليون شيكل لتبلغ حوالي 1.1 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2012 بنحو 12.5% لتبلغ حوالي 237.7 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تحويل المنح العربية، وزيادة الدعم التطويري. علماً أن هذه المنح والمساعدات كانت أعلى من نظيرتها في العام السابق بنحو 61.4%.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني 2012

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.9	78.5	54.2	76.9	72.6	67.6
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	79.5	68.7	76.2	70.0	82.9	63.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.8	20.6	21.5	20.5	23.1	19.3
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.1	21.5	45.8	23.1	27.4	32.4
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	29.6	18.9	64.3	21	31.3	30.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.3	5.7	18.2	6.1	8.7	9.3
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)*	**2,337.6**	**2,601.8**	**2,530.9**	**2,511.8**	**2,421.8**	**2567.9**

المصدر: جدول رقم (3-1)

* مصدر البيانات : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

ذهبت معظم المساعدات (86%) إلى دعم الموازنة. وارتفعت هذه بنسبة 3.8% ما بين الربعي المتتاليين وبنسبة 67.6% ما بين الربعين المتناظرين، لتبلغ حوالي 204.5 مليون دولار. توزعت بين الآلية الفلسطينية الأوروبية "بيجاس" بحوالي 42 مليون دولار، والبنك الدولي 81.4 مليون دولار، ومنح عربية من الجزائر بحوالي 69.4 مليون دولار ونحو 11.8 مليون دولار تم تقديمها من فرنسا. أما الشق المتعلق بالدعم التطويري فقد بلغ لهذا الربع حوالي 33.2 مليون دولار أو ما يعادل 14% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني
التمويل لدعم الموازنة	**191.1**	**122.0**	**362.9**	**132.6**	**197.0**	**204.5**
منح عربية	52.9	26.0	207.3	0.0	**30.1**	**69.4**
منح دولية	138.1	96.1	155.6	132.6	**166.9**	**135.1**
التمويل التطويري	**25.1**	**25.2**	**96.9**	**21.4**	**14.3**	**33.2**
إجمالي التمويل الخارجي	**216.2**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.3**	**237.7**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

يلاحظ أن حصة المساعدات الخارجية من إجمالي الإيرادات والمنح هي في تراجع مستمر (من 61% في الربع الأول من العام 2008 إلى حوالي 32% خلال الربع الحالي)، وبالمقابل فقد ارتفعت حصة الجباية المحلية خلال نفس الفترة من 39% إلى حوالي 68%. وفي ذلك إشارة إلى تزايد اعتماد الحكومة الفلسطينية على مصادر التمويل الذاتي لتمويل إنفاقها العام وتقليص الاعتماد على الدعم الخارجي.

3-2 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) ارتفاعاً بنسبة 15.4% خلال الربع الثاني من عام 2012 لتبلغ حوالي 828.3 مليون دولار (32.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد جاء الارتفاع في النفقات العامة على خلفية ارتفاع النفقات الجارية، وبشكل خاص مدفوعات غير الأجور. وقد جاء الارتفاع في بند غير الأجور بسبب ارتفاع النفقات التحويلية والتشغيلية بحيث ارتفعت النفقات على مراكز المسؤولية للسلطة الفلسطينية كما ارتفعت تحويلات السلطة الفلسطينية للمتقاعدين وتحويلاتها لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارات.

ازداد الانفاق الجاري للسلطة الفلسطينية في الربع الثاني مقارنةً بالربع السابق بنحو 15% ليبلغ 777.5 مليون دولار. ويعزى الارتفاع في الإنفاق الجاري بالدرجة الأساس إلى قيام السلطة الفلسطينية برفع انفاقها على النفقات التحويلية والتشغيلية بالاضافة الى زيادة الانفاق على الأجور. وتستقطع الأجور والرواتب 54% من النفقات الجارية. ولقد ارتفعت فاتورة الرواتب بنحو 4.3% مقارنة بالربع السابق نتيجة استحداث وظائف وتعيينات جديدة.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثاني 2012

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني
النفقات الجارية (مليون دولار)	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	92.0	87.7	93.6	90.8	94.1	93.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.2	30.0	28.3	29.3	27.9	30.3
النفقات التطويرية (مليون دولار)	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	8.0	12.3	6.4	9.2	5.9	6.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7	4.2	1.9	3.0	1.8	2.0

المصدر: جدول 3-1

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

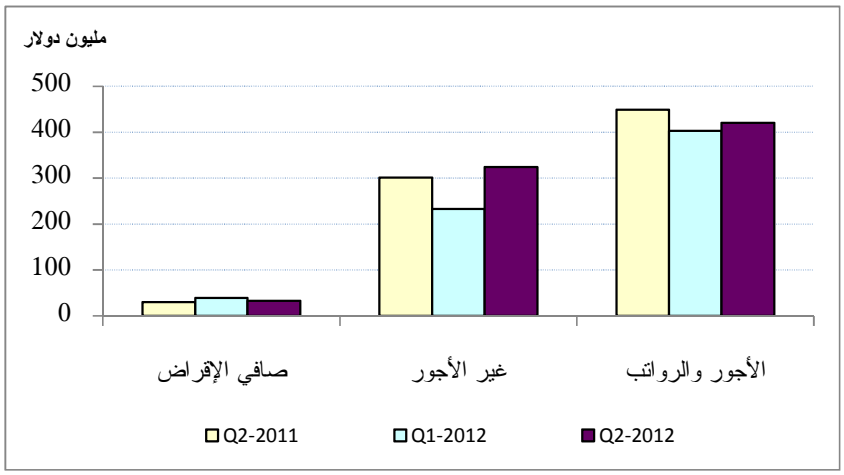

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

وتجدر الإشارة أن قيمة فاتورة الرواتب النقدية (أي التي دفعت فعلياً) بلغت 420 مليون دولار. وهذه دون مستوى الالتزام (أي الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 38 مليون دولار، وهو نفس النقص تقريباً الذي عانت منه الخزينة في الربع السابق. ويعزى هذا النقص النقدي المتكرر في تغطية القيمة الفعلية لفاتورة الرواتب إلى الأزمة المالية وضعف السيولة المتاحة للخزينة[18].

[18] وصل النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 26.6 مليون دولار بالمتوسط لكل ربع من أرباع العام 2011.

أما الإنفاق على صافي الإقراض فقد سجل تراجعاً ملحوظاً بنحو 16.4% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 32.9 مليون دولار. علماً أن الوزن النسبي لهذا البند من الإنفاق الجاري قد انخفض منذ بداية العام 2008 من نحو 13% إلى ما يقارب 5%. وارتفعت النفقات التطويرية أيضاً لتبلغ 50.8 مليون دولار مقارنة مع 42.4 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ 33.2 مليون دولار.

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية وتراجع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى ارتفاع العجز الجاري خلال الربع الثاني ليبلغ حوالي 280.7 مليون دولار مقارنة مع 115.7 مليون دولار خلال الربع السابق. وهو أيضاً أعلى من نظيره في العام 2011 (حوالي 244 مليون دولار). وشكّل هذا العجز حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 4.8% في الربع الأول من العام 2012.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

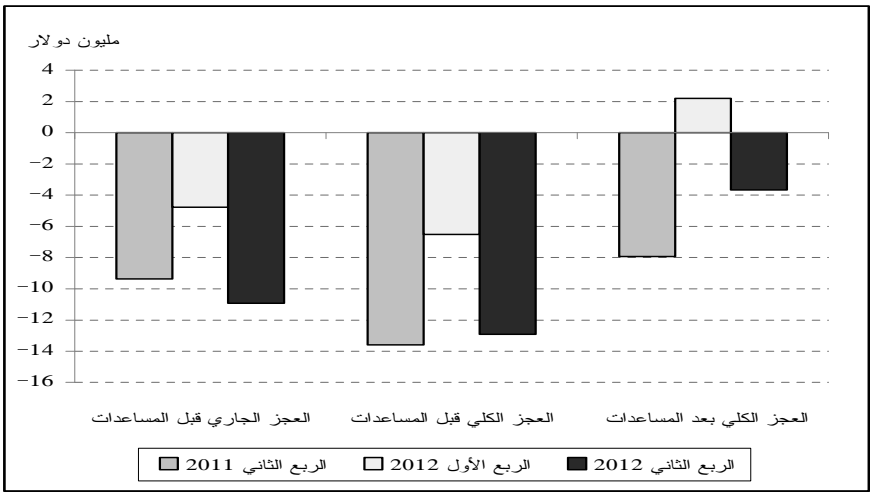

المصدر: جدول 3-1.

أما على صعيد العجز الكلي (جاري وتطويري) قبل المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي 331.5 مليون دولار (13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 6.5% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل عجزاً بحوالي 93.8 مليون دولار في الربع الثاني مقارنة مع فائض بحوالي 53.1 مليون دولار في الربع الأول وعجز بلغ 206.1 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012 حوالي 131.4 مليون دولار[19]. وتوزّع هذا بين متأخرات كإرجاعات ضريبية بحوالي 21 مليون دولار[20]، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (62.7 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب (38 مليون دولار)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (9.7 مليون دولار). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 22.3 مليون دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة خلال الربع الثاني ما يعادل 109 مليون دولار.

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (109 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (281 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 390 مليون دولار.

[19] بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا البند عن السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

[20] تجدر الإشارة إلى أن تخلف الخزينة عن دفع الإرجاعات الضريبية مستمر بشكل متواصل منذ بداية العام 2011.

ويدلل تراكم المتاخرات على السلطة الفلسطينية بأنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل بالاعتماد على الموارد المالية المتاحة من دون الحصول على دعم إضافي عاجل من المانحين الدوليين. ومن المتوقع أن يؤدي تراكم المتاخرات إلى الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيض دينها العام أو الحصول على مصادر تمويل أخرى نظراً لارتفاع المخاطر والتكاليف.

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات[21]

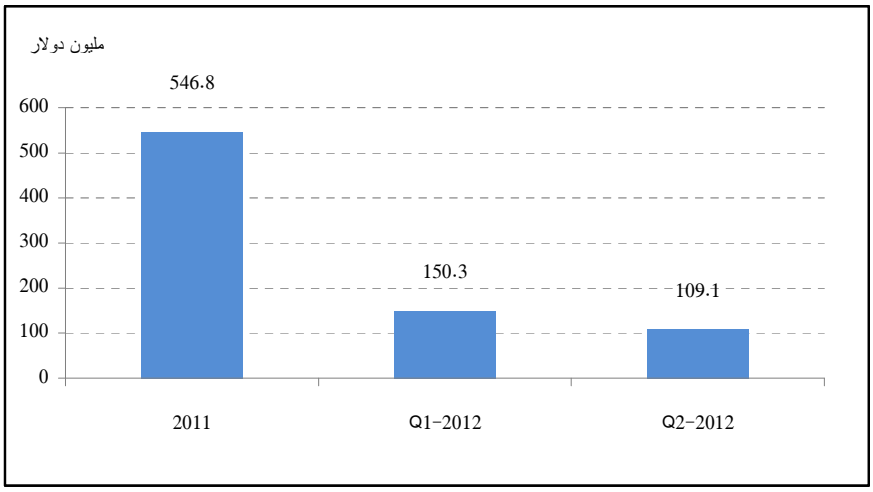

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-5 ايرادات المقاصة

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 369.7 مليون دولار خلال الربع الثاني العام 2012 (ارتفاع 3.5% عن الربع السابق ونمو محدود ب 1.2% مقارنة بالربع المناظر). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحويلات النقدية لمستحقات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي قد جاءت دون مستوى الالتزام بحوالي 16 مليون دولار. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ ارتفاع ايرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 6.6% هو مصدر الارتفاع الرئيس في ايرادات المقاصة.

كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (القيمة المضافة والجمارك والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند.

ساهمت إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام) بنحو 63.8% و74.2% من إجمالي الإيرادات المحلية خلال الربعين الأول والثاني من العام 2012، على التوالي. وعند إضافة المساعدات الخارجية للموازنة فإن حصة إيرادات المقاصة تنخفض إلى نحو 46.3% و50.2% على التوالي للربعين المتتاليين. وكما يتضح أيضاً من الجدول أعلاه، فقد شكلت إيرادات المقاصة حوالي 14.4% نسبةً لإجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثاني من العام 2012.

[21] الاختلاف في تقدير هذا البند عنه للأرباع السابقة ناجم عن قيام وزارة المالية بتحديث بياناتها للأرباع السابقة بالكامل.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة*

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني
إيرادات مقاصة	**329.6**	**365.4**	**379.0**	**351.3**	**357.2**	**369.7**
الجمارك	115.9	130.0	132.6	126.2	123.8	124.0
القيمة مضافة	104.1	118.0	119.2	112.0	119.6	127.5
المحروقات	109.9	115.6	119.2	112.7	112.0	117.8
ضريبة الشراء	0	0	0	0	0	0.0
ضريبة الدخل	0.6	0	7.0	0.5	0.6	0.8
أخرى	-0.8	1.8	1.1	-0.1	1.2	-0.5
إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)	56.8	68.2	69.5	68.3	63.8	74.4
إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)	41.4	53.5	37.7	52.6	46.3	50.2
إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الناتج المحلي (%)	14.1	14.0	15.0	14.0	14.8	14.4

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

3-6 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً ملحوظاً وصل نحو 5% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 2.3 مليار دولار، توزع بين دين خارجي بنسبة 48% ودين محلي بنسبة 52%. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 56%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30%، وقروض ثنائية بنسبة 14%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 14.5% منه جاء لتغطية مستحقات تخص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 4.9 مليون دولار مقارنة بحوالي 7.3 مليون دولار للربع السابق.

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثانى
أ- الدين المحلى	**907.3**	**1,123.7**	**827.7**	**1,098.5**	**1,101.7**	**1,213.4**
قروض البنوك	402.6	433.4	376.9	506.1	481.4	546.1
(قصير الأجل)	0	0	167.0	168.5	162.8	320.2
(طويل الأجل)	0	0	209.9	337.6	318.6	225.9
تسهيلات بنكية	362.2	529.9	302.7	441.0	448.0	482.6
(قصير الأجل)	0	0	302.7	441.0	448.0	482.6
قروض هيئة البترول	133.2	150.8	139.3	142.8	164.1	176.4
(قصير الأجل)	0	0	139.3	142.8	164.1	176.4
قروض مؤسسات عامة أخرى	9.2	9.6	8.7	8.6	8.2	8.3
(قصير الأجل)	0	0	8.7	8.6	8.2	8.3
ب- الدين الخارجى	**1,045.6**	**1,046.9**	**1,116.2**	**1,114.3**	**1,126.7**	**1,126.0**

	2011				2012	
مؤسسات مالية عربية	539.2	539.8	617.3	617.2	630.7	629.1
صندوق الأقصى	444.1	444.1	522.7	522.4	522.4	522.5
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	42.1	42.2	42.4	43.3	56.3	56.4
البنك الاسلامي للتنمية	53.0	53.5	52.2	51.5	52.0	50.2
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	346.6	346.2	342.4	341.9	338.1	341.2
البنك الدولي	301.0	300.0	298.0	297.0	295.0	293.5
بنك الاستثمار الأوروبي	23.4	23.9	22.1	22.6	20.7	25.3
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.5	3.5	3.4	3.3	3.3	3.2
الأوبك	18.7	18.8	18.9	19.0	19.1	19.2
قروض ثنائية	159.8	160.9	156.5	155.2	157.9	155.7
مجموع الدين العام	**1,952.9**	**2,170.6**	**1,943.9**	**2,212.8**	**2,228.4**	**2,339.4**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 4: اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس

يشكو الطرف الفلسطيني منذ توقيع اتفاق باريس في العام 1994 بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، من الإجحاف الذي يلحق به نتيجة "التسرب المالي". والتسرب المالي هو المبالغ التي يتحملها المواطن الفلسطيني (إما على شكل جمارك على المستوردات أو ضرائب غير مباشرة أو ضرائب مشتريات)، والتي تحصلها اسرائيل ولا تعيدها إلى السلطة الوطنية. ولقد حاولت السلطة الوطنية مراراً وتكراراً فتح هذا الموضوع مع الجانب الاسرائيلي من خلال "اللجنة الاقتصادية المشتركة" دون جدوى[22]. على أن تطوراً هاماً حول هذا الأمر حدث في نهاية شهر حزيران الماضي في اجتماع ضم رئيس الوزراء ووزير المالية الفلسطينيين ووزير المالية الاسرائيلي. ولقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على عدد من الاجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص التسرب المالي.

بلغت ايرادات المقاصة نحو 1.5 مليار دولار في العام 2011، ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 20% عن السنة السابقة. تساهم ايرادات المقاصة بنحو 65-70% من إجمالي الايرادات المحلية في الموازنة. وهذه النسبة تعطي فكرة سريعة عن أهمية ايرادات المقاصة في الموازنة الحكومية والاقتصاد الفلسطيني ككل.

مقدار واشكال التسرب المالي[23]

يعاني الجانب الفلسطيني من خسارة مالية كبيرة نظراً لأنه لا يسترجع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلكون الفلسطينيون في الضفة والقطاع على السلع التي يستهلكونها. على سبيل المثال لا تسترجع السلطة الوطنية ضرائب المشتريات التي يتم دفعها على السلع والبضائع التي يتم شرائها من إسرائيل (ما عدا بالنسبة للمحروقات). كذلك لا تحصل السلطة الوطنية على الجمارك التي تدفع على البضائع الأجنبية التي تستورد أولاً إلى إسرائيل ثم يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع. هذا إلى جانب خسائرالضرائب المختلفة امفروضة على المشتريات المباشرة لسكان الضفة والقطاع من إسرائيل والتي لا يتم بالطبع توثيقها بفواتير.

وهناك أيضاً الخسائر الكبيرة (ضريبة قيمة مضافة وغيرها من الضرائب غير مباشرة) على مشتريات التجار الفلسطينيين من اسرائيل والتي لا يقوم التجار هؤلاء بتوثيقها بفواتير ووثائق استيراد تحول إلى وزارة المالية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن بعض الشركات الفلسطينية تقوم بالاستيراد غير المباشر عبر وسطاء إسرائيليين لتجنب التأخير في التخليص الجمركي والعراقيل الاخرى التي يفرضها موظفو الجمارك الإسرائيليون. وبالعادة يقوم الوسيط بالابلاغ أن هذه الشحنات متوجهة الى اسرائيل وليس إلى الأراضي الفلسطينية، وهكذا فإن الجمارك وضريبة المشتريات والقيمة المضافة على هذه المستوردات، التي يتحملها المواطن الفلسطيني، تذهب إلى الحكومة الاسرائيلية.

[22] من المعلوم أن اللجنة الاقتصادية المشتركة، وهي اللجنة المسؤولة عن ملاحقة ومراجعة تطبيق اتفاق باريس، توقفت عن الاجتماع منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ولم تعقد سوى اجتماعاً يتيماً منذ ذاك التاريخ في أيلول 2009. ولكن المطالب الفلسطينية في هذا الاجتماع تركزت على زيادة كميات الكوتا في قوائم A1 و A2 ، دون تحقيق نتائج تذكر.

[23] من أجل معلومات أوسع عن "التسرب المالي" يمكن مراجعة صندوق كامل حول هذا الموضوع في "المراقب" العدد 25.

عامل آخر يدفع المستوردين الفلسطينيين إلى التقليل من قيمة وارداتهم أو عدم توثيقها، هو السعي لتخفيض ضريبة الدخل التي يتوجب عليهم دفعها (والتي تتحدد قيمتها على ضوء قيمة الواردات). ويؤدي التهرب من الابلاغ عن القيمة الحقيقية للواردات إلى مضاعفة خسائر السلطة الوطنية الفلسطينية.

هناك العديد من الدراسات والأبحاث النظرية التي قامت بها مراكز البحث الفلسطينية والدولية لتوثيق نواقص ومشاكل آلية المقاصة في اتفاق باريس. كما أن هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين والمحجوزة من قبل الإسرائيليين. وفي دراسة الاتحاد الأوروبي، قدّر دوماس (1999) أن هذه القيمة تراوحت بين 90 و140 مليون دولار في العام 1997 (بنسبة 2.6% إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي)[24]. وفي دراسة أخرى للبنك الدولي (2002) قدّر التسرب المالي بحوالي 133 مليون دولار سنوياً (أي ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)[25]. ومن الجدير بالذكر أن كلا هذين التقديرين يستثني حساب المبالغ الضائعة بسبب المشتريات المباشرة (دون فواتير) للمستهلكين والتجار في الضفة والقطاع.

الترتيبات الجديدة/ المقترحة في الية المقاصة

لا يخفى أن الأزمة المالية الحادة التي تمر بها السلطة الوطنية كانت أحد الحوافز المهمة وراء السعي للحد من التسرب المالي. ويقول تقرير صندوق النقد الدولي أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% فقط سوف تؤدي إلى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012. وأشار التقرير إلى أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه بين اللجان الفنية الاسرائيلة والفلسطينية في العام الماضي لسد جزء من الثغرات في آلية حساب وتحويل المقاصة. ولقد تم رفع هذا الاتفاق إلى الحكومة الاسرائيلية لاقراره، ولكن الحكومة لم تستجب لذلك، لا بل أنها ربطت الموافقة بإعادة فتح ملف المفاوضات السياسية[26].

لم يرشح الكثير عن الاجتماع والاتفاق الذي تم توقيعه بين وزير المالية الفلسطيني د. نبيل قسيس ووزير المالية الاسرائيلي يوفال ستينتز، بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني، الدكتور سلام فياض. إذ لم يتم نشر نص الاتفاق كاملاً وكل ما يتوفر لدينا هو البيان الصحفي الذي صدر عن وزارة المالية الاسرائيلية، والتقرير الصحفي المقتضب من المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية.

يقول التصريح الصحفي الاسرائيلي أن الهدف من الترتيبات الجديدة هو "تسهيل حركة البضائع بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ودعم جهود الطرفين في تقليص التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي". ولقد تمكنا من جمع المعلومات التالية عن بنود الاتفاق وهي تشتمل على ثلاثة نقاط:

1. **حساب مقاصة الجمارك وضرائب المشتريات والقيمة المضافة**

بدءاً من مطلع العام 2013 سوف يتم استبدال آلية حساب الجمارك والضرائب على السلع المستوردة عبر، أو الواردة من، اسرائيل من نظام "البضائع المعلن عنها" إلى البضائع التي يتم ادخالها فعلياً (the actual rather than the reported transfer of goods). وسيتم تحقيق هذا عبر زيادة تبادل المعلومات بين الطرفين. وبشكل خاص سوف يتمكن الموظفون في وزارة المالية الفلسطينية من الاطلاع على أسماء المستوردين الفلسطينيين الذين يخلصوا بضائعهم المستوردة عبر الوكلاء الاسرائيليين. كما تم الاتفاق على اجراءات لتقليص التهريب والتهرب من الضرائب وذلك عبر استخدام التقنيات الحديثة مثل المتابعة الالكترونية للبضائع والأقفال الالكترونية على حاويات المستوردات والمتوجهة إلى السوق الفلسطينية.

2. **مناطق تخليص جمركي فلسطينية**

عانى الفلسطينيون عبر السنوات الطويلة الماضية من المعاملة الفظة والتكاليف المرتفعة والـتأخير لبضائعهم في مناطق التخليص الجمركي الاسرائيلية. ويسمح الاتفاق الجديد بتأسيس مساحات خاصة للتخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية على مناطق العبور بين اسرائيل والضفة. ومن المؤمل أن يساهم هذا في تسهيل الاستيراد من الخارج وتقليص التكاليف والأسعار بالتالي.

3. **مد أنبوب لنقل المحروقات**

تم الاتفاق أيضاً على مد خط لنقل المستقات النفطية مباشرة من اسرائيل إلى أراضي السلطة الوطنية عوضاً عن النقل بالشاحنات كما يتم حالياً. وإلى جانب الفوائد البيئية لهذا المشروع، من المؤمل أن يؤدي الأنبوب إلى تقليص تكاليف الشحن والتخزين المرتفعة وإلى

[24] Dumas, J (1999). Fiscal Leakage in the West Bank and Gaza Strip. MEDA Program of the EU.
[25] World Bank (2002). Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. West Bank and Gaza Office.
[26] IMF (March, 2012): Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff report prepared for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

تقليص كلفة استيراد الوقود بالتالي. يقدر أحد المصادر أن الاجراءات الجديدة هذه يمكن أن تؤدي إلى زيادة ايرادات السلطة الوطنية بمقدار يتراوح بين 200 و450 مليون دولار.[27]

عقد معهد ماس في السابع والعشرين من أيلول الماضي جلسة "طاولة مستديرة" لمناقشة التعديلات الأخيرة على الترتيبات التجارية في اتفاقية باريس. وشارك في جلسة الحوار هذه السيد يوسف الزمر رئيس مجلس الإيرادات الضريبية في السلطة الفلسطينية. وأكّد السيد الزمر خلال هذا اللقاء أنه على خلاف البيان الإسرائيلي لم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق حول النقاط موضع البحث. وقال " أن ما حصل لا يمكن تسميته اتفاقاً بل إن ما نشر لا يتعدى كونه أجزاء من رسائل تفاهم متبادلة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وأن الأمور كافة ما تزال بحاجة الى نقاش مستفيض ومفاوضات شاقة".

صندوق 5: بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟

يهدف هذا الصندوق إلى التعريف بآلية "بيجاس" وإلقاء نظرة على البرامج التي يتم صرف المساعدات الأوروبية عبرها إلى الأراضي الفلسطينية. قام الاتحاد الأوروبي في العام 2008 بتأسيس برنامج "بيجاس". وكلمة "بيجاس" هي الأحرف الأولى من الاسم الفرنسي للبرنامج (Mécanisme **P**alestino-**E**uropéen de **G**estion de l'**A**ide **S**ocio-**E**conomique - PEGASE)، أي الآلية الفلسطينية-الأوروبية لادارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية. وكان من المفترض أن يدوم العمل بهذه الآلية لمدة ثلاث سنوات فقط، ولكنها ما تزال مستمرة حتى اليوم.

ظهر برنامج "بيجاس" كآلية مؤقتة تسمح للاتحاد الأوروبي بالاستمرار في تقديم الدعم المادي والتقني إلى الأراضي الفلسطينية دون المرور عبر حكومة حماس التي جاءت إلى السلطة في العام 2006. ومن المعلوم أن الدول الغربية كانت قد وضعت مجموعة من المطالب واشترطت على حكومة حماس الالتزام بها لاستمرار التعامل الرسمي معها. ولكن حكومة حماس رفضت هذه المطالب، وهو ما أدى الى توقف المساعدات إلى الحكومة المنتخبة، إلى جانب توقف اسرائيل عن تحويل أموال المقاصة. وتم تأسيس "بيجاس" كآلية تمويل بديلة تسمح في الاستمرار في تقديم الدعم إلى الأراضي الفلسطينية دون اشراك حكومة حماس المنتخبة.

تهدف آلية بيجاس، وفقا للبيان الصحفي الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في كانون الثاني من العام 2008، إلى "المساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وفي بناء دولة فلسطينية قائمة على أسس السلام والرخاء". وقد تزامن تدشين هذه الآلية مع "خطة الاصلاح والتنمية (2008–2010)" وخليفتها "خطة التنمية الوطنية (2010–2013)" اللتان وضعتهما السلطة الفلسطينية بهدف تهيئة مؤسساتها لتحمّل المسؤولية حال اعلان الدولة المستقلة[28].

تقوم آلية "بيجاس" بتقديم الدعم عبر قناتين رئيسيتين هما[29]:

1. الدعم الفني والدعم المباشر للمشاريع: ويشتمل هذا على مشاريع واسعة النطاق لمساعدة السلطة في اصلاح الادارة العامة. كما تدعم هذه القناة بناء القدرات في قطاع الحماية الاجتماعية. ويأخذ الدعم الفني شكل التدريب والتأهيل ووضع الدراسات[30].

2. الدعم المالي المباشر: يتم تمرير الدعم المالي المباشر عبر 5 برامج محددة ومعرّفة بشكل دقيق. وهذه البرامج هي:

- **دعم الخدمات العامة الأساسية:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير الوقود لقطاع غزة من أجل توليد الكهرباء. ولقد ساهم البرنامج بشكل كبير في تزويد المنشآت ونشاطات الخدمات العامة (مثل المستشفيات والمدارس) بالكهرباء. وبلغت الأموال التي تم صرفها عبر هذا البرنامج 196.8 مليون يورو خلال الفترة 2008–2010. تجدر الاشارة إلى أن الانفاق على هذا البرنامج قد توقف في أواخر عام 2010.

---

[27] http://www.ft.com/cms/s/0/95f77d30-6df6-11e1-baa5-00144feab49a.html#axzz26zP.

[28] http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/08/46&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en

[29] جميع الأرقام الواردة في هذا الصندوق مأخوذة من التقرير الصادر مؤخراً عن المفوضية الاوروبية والذي يقيم أداء آلية بيجاس خلال الفترة 2008–2011.
European Commission (2012). External Evaluation of PEGASE 2008-2011 For West Bank and Gaza. Retrieved from http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=5820

[30] http://www.eurojar.org/en/euromed-projects-actions/pegase-help-building-palestinian-state-promoting-good- governance-and-rule-l

- **مساعدة الأسر الفلسطينية المحتاجة:** ويدعم هذا البرنامج التحويلات النقدية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة. إذ يقوم بدفع مساعدات ربعية (كل 3 أشهر) إلى الأسر الفلسطينية التي تعيش في فقر مدقع. وقد تم انفاق 111.3 مليون يورو عبر هذا البرنامج بين شباط 2008 وشباط 2011. وبلغ عدد المستفيدين منه نحو 93 ألف أسرة مع نهاية 2011. كما يقوم الاتحاد الأوروبي عبر هذا البرنامج بتقديم المساعدة التقنية لوزارة الشؤون الاجتماعية لتحديث واصلاح برنامج التحويلات النقدية. وضمت الإنجازات في هذا المجال إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة الفقر، واعتماد منهجية لاستهداف الفقراء. وبالرغم من التوسع في استهداف الفقراء إلا أن التغطية ما زالت محدودة، وتركّز على الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع فقط[31].

- **دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين:** يساهم هذا البرنامج بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية (أي موظفي الوزارات) من جهة، ودفع التحويلات للمتقاعدين من جهة أخرى. وفي الفترة بين شباط 2008 وشباط 2011 استفاد من هذا البرنامج 81% من موظفي الخدمة المدنية، أي 74,300 شخص. وتشمل المجموعات الرئيسية المستفيدة الكادر الطبي والمعلمين اللذين حصلا على 15% و46% من مجموع المدفوعات. إضافة الى ذلك، استفاد حوالي 10,250 متقاعداً من هذا البرنامج. وقد بلغت الأموال الموزعة من خلال هذا البرنامج ما بين شباط 2008 وشباط 2011 نحو 649 مليون يورو.

- **دفع رواتب الشرطة والدفاع المدني:** تم دفع 15.09 مليون يورو ما بين شباط 2008 وشباط 2011 لضمان استمرار هذه الخدمات المدنية.

- **تسديد ديون السلطة للقطاع الخاص واعادة اعمار غزة:** تم اطلاق هذا البرنامج في العام 2009 من أجل توفير الدعم المالي للشركات التي دُمِّرت أو تضررت اثر العدوان الإسرائيلي على غزة. وهدف البرنامج إلى تسديد ديون السلطة الوطنية واعادة تحفيز التجارة والنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. ويضم البرنامج نوعين من المبادرات:

  - إعادة تأهيل القطاع الخاص: تم توزيع 9.6 مليون يورو منذ بداية هذا البرنامج حتى كانون الثاني من العام الماضي على الشركات المتضررة من الأحداث والحرب. وتضمن التمويل شراء الماكنات، والأثاث ومعدات المكاتب، بالإضافة إلى مواد البناء. وقد توزع التمويل في هذا المشروع على عدة قطاعات، لكنه لم يشمل قطاع الزراعة (الذي كان من المفترض أن يقوم مموّلون آخرون بتمويله). ونظراً لنجاح هذا البرنامج، فقد تقرر استخدامه نموذجاً ليطبق في مجال القطاع الزراعي في مناطق "ج" في الضفة الغربية في 2012[32].
  - تسديد جزء من ديون السلطة إلى القطاع الخاص. وقد تم صرف 27.63 مليون يورو على هذا البرنامج في الفترة ما بين شباط 2008 وكانون الثاني 2011.

ويلخص الجدول 1 قيمة المساعدات الأوروبية (الدعم المالي المباشر) المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية من خلال آلية "بيجاس" خلال الفترة 2008–2011. يتضح من الجدول أن "بيجاس" ضخت مساعدات مالية مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2008–2011 بمقدار يزيد على مليار يورو. وأن نحو 65% من هذا المبلغ ذهب لتمويل رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

جدول1: الدعم المالي المباشر عبر آلية "بيجاس" خلال 2008–2011 (مليون يورو)

القطاع	حجم المساعدات المقدمة
دعم الخدمات العامة الأساسية	196.82
دعم الأسر الفلسطينية المحتاجة	111.3
رواتب الموظفين والمتقاعدين	649.08
رواتب الشرطة والدفاع المدني	15.09
تسديد ديون السلطة للقطاع الخاص واعادة اعمار غزة	37.23
المجموع	**1,009.52**

المصدر: http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=5820

[31] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات دراسة استكشافية (2012).

[32] http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinian-territory_en.htm

4- القطاع المصرفي[33]

شهد مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية هبوطاً بنسبة 1.2% نهاية الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع نهاية الربع الأول من نفس العام، مقابل نمو بنسبة 2.47% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسة لجانبي الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه:

جانب الأصول:

- زيادة بند النقدية بنسبة 16.3%.
- نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 5.2%.
- تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 16% .
- نمو أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 4.1%.
- ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 0.7%
- ارتفاع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 1.9%.

جانب الخصوم:

- تراجع إجمالي الودائع بنحو 0.7%.
- ترجع ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 1.9%
- ارتفاع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 21.4%.
- تراجع صافي حقوق الملكية بنسبة 1.6%

من ناحية أخرى، بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً، لكن بزيادة فرع واحد ليصل عدد الفروع والمكاتب مع نهاية الربع الثاني إلى 227 (163 فرع و64 مكتب) منتشرة في الأراضي الفلسطينية.

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-1 البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي عرض لأهم التطورات على جانبي الأصول والخصوم على حد سواء.

1. جانب الأصول (الموجودات)

انخفض صافي الموجودات بقيمة 105.7 مليون دولار وبنسبة 1.2% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ أن تلك الموجودات ارتفعت بنحو 2.4% أو ما يعادل 208.2 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسة لموجودات المصارف، يلاحظ أن صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفع بنسبة 5% وبقيمة 189 مليون دولار، مقابل تراجع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنسبة 9.3% وبقيمة 335.5 مليون دولار مقارنة بالربع السابق من نفس العام. في المقابل ارتفع بند النقدية بنحو 16.3% ليبلغ 602.8 مليون دولار.

كما يلاحظ انخفاض في محفظة الأوراق المالية بنحو 9.5 مليون دولار نتيجة لانخفاض محفظة الأوراق المالية للاستثمار بحوالي 9.3 مليون دولار ومحفظة الأوراق المالية للمتاجرة بنحو 200 ألف دولار. بالمقابل ارتفع بند الاستثمارات بنحو 2%. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمار في الشركات الشقيقة[34] بنحو 4.3 مليون دولار وانخفاض حصص الأقلية بنحو 1.6 مليون دولار. ويوضّح الشكل 4-1 توزيع موجودات المصارف نهاية الربع الثاني من العام 2012.

[33] بيانات أولية قابلة للتعديل.

[34] تعرف الشركة الشقيقة، حسب قانون المصارف، على أنها الشركة التي يسيطر فيها المصرف على (20%-50%) من الأسهم أو القوة التصويتية؛ أو هي الشركة التي تشترك مع المصرف في كونهما مسيطر عليهما من قبل شخص آخر بنسبة تتراوح ما بين (20% إلى أقل من 50%) من الأسهم أو القوة التصويتية دون أن يصدر عن الشخص المسيطر قوائم مالية.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
للفترة من الربع الثاني 2011- الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

البيان	2011			2012	
بيان الميزانية	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
مجموع صافي الأصول[1]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,434.8	3,215.2	3,482.8	3,594.5	3,783.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,502.2	3,722.2	3,743.7	3,600.3	3,264.8
- أرصدة لدى سلطة النقد	947.6	927.9	940.9	925.3	963.6
- الأرصدة لدى المصارف في فلسطين	291.8	259.3	335.3	337.9	340.4
- أرصدة المصارف في الخارج	2262.8	2535.0	2467.5	2337.0	1960.9
محفظة الأوراق المالية	582.0	629.5	826.3	829.7	820.2
النقدية والمعادن الثمينة	539.6	545.4	496.7	518.5	602.8
الأصول الثابتة	152.9	163.3	171.3	175.1	176.6
الاستثمارات	311.5	310.2	137.4	141.4	144.1
القبولات المصرفية	5.4	5.2	5.9	6.1	6.4
الأصول الأخرى	308.7	269.5	246.2	285.6	246.9
مجموع صافي المطلوبات[2]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**
إجمالي ودائع الجمهور	6,950.3	6,820.5	6,972.5	7,045.4	6,911.5
حقوق الملكية	1,131.7	1,156.3	1,182.0	1,232.3	1,212.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف	452.8	474.8	646.5	530.5	582.0
مخصص ضرائب وأخرى	167.1	173.8	171.1	186.7	185.6
المطلوبات الأخرى	117.5	217.4	122.0	141.8	142.3
القبولات المنفذة والقائمة	17.8	17.7	16.2	14.5	11.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
(1)، (2) تمثل إجمالي الأصول (المطلوبات) مطروحاً منها المخصصات.

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني من العام 2012

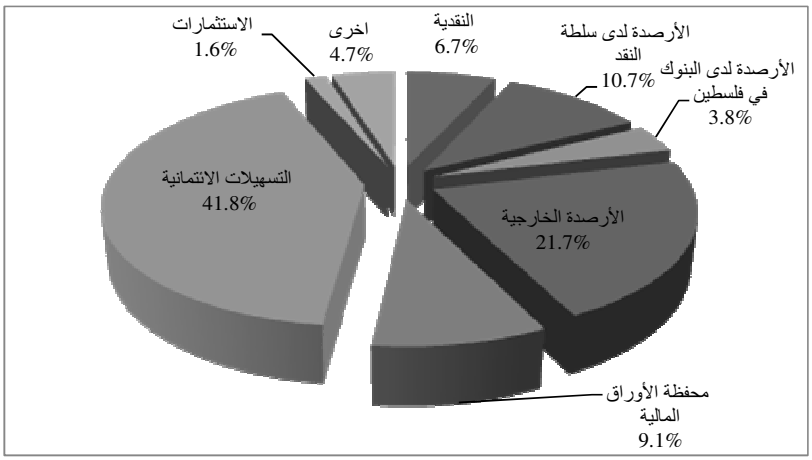

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

استمر الارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام، لتشكل ما نسبته 41.8% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، وذلك على خلفية استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة. إذ ارتفعت حصة الحكومة بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة بما كانت عليه في الربع الأول من العام لتبلغ 3,783.6 مليون دولار. وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 70.4%، وجاري مدين بنسبة 29.4%، وتمويل تأجيري بنحو 0.2%.

من ناحية ثانية ارتفعت حصة قطاع غزة من التسهيلات المباشرة خلال الربع الثاني بنحو 0.8 نقطة مئوية، لتصبح 9.7% من مجموع صافي التسهيلات. وهكذا استمر استحواذ الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام ولغير المقيمين) على الجزء الأكبر من التسهيلات، ليبلغ نصيبها نحو 90.3%.

شكل 4-2: الأهمية النسبية لأنواع التسهيلات الائتمانية

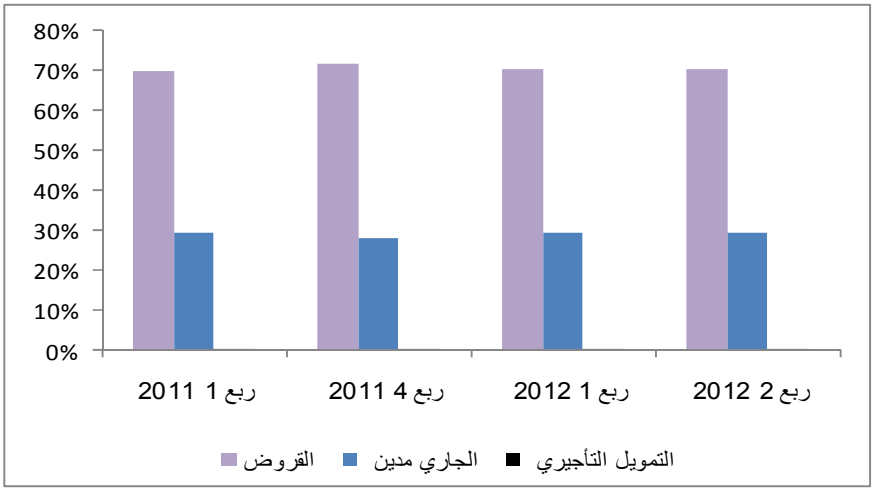

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 4-2: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الأول 2011-الربع الثاني 2012

	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حسب الجهة المستفيدة						
قطاع عام	915.7	1,118.1	856.4	1,108.9	1,121.0	1203.4
قطاع خاص مقيم	2,116.8	2,256.2	2,303.8	2,318.2	2,419.0	2526.2
قطاع خاص غير مقيم	61.3	60.5	55.0	55.7	54.5	54.0
حسب نوع التسهيل						
قروض	2,169.7	2,316.2	2,347.1	2,496.0	2,526.1	2665.1
جاري مدين	918.2	1,111.1	860.6	978.8	1,060.1	1109.9
تمويل تأجيري	6.9	7.5	7.5	8.0	8.2	8.5
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	1,873.3	2,011.5	2,009.8	2,206.7	2,209.4	2236.0
دينار أردني	320.5	454.0	419.5	404.9	427.8	538.0
شيكل إسرائيلي	879.8	948.6	764.4	851.2	935.0	985.5
عملات أخرى	21.2	20.7	21.5	20.0	22.8	24.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص يلاحظ استقرار حصة كل منهما عند 31.8% و68.2% للقطاعين على التوالي (انظر الجدول 4-2). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها (59%).

يشير الجدول 4-3 إلى استمرار هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وبنسبة 21.3%، ثم قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية بنسبة 21%، تليها القروض الاستهلاكية بنسبة 18.8%[35].

جدول 4-3: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص للفترة من الربع الأول 2011 وحتى الربع الثاني 2012

القطاع الاقتصادي	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حصة القطاع (مليون دولار)						
العقارات والإنشاءات	368.2	385.3	401.3	406.4	542.6	562.3
تطوير الأراضي	83.3	27.4	21.9	22.9	24.9	25.8
التعدين والصناعة	287.7	295.3	292.5	302.0	267.0	274.6
التجارة الداخلية والخارجية	427.5	498.3	497.9	491.3	538.9	556.2
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	31.8	31.8	34.8	44.7	33.0
السياحة والفنادق والمطاعم	52.6	49.4	51.4	50.0	53.1	55.8
النقل والمواصلات	21.9	24.3	25.7	22.6	21.5	23.5
الخدمات	458.8	383.0	377.9	295.2	286.5	276.8
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	54.5	70.0	67.5	66.3	65.4	55.4
تمويل شراء السيارات	93.2	97.5	114.5	118.7	102.7	109.1
تمويل السلع الاستهلاكية	172.4	330.9	365.8	417.0	419.6	496.7
أخرى في القطاع الخاص	168.8	188.4	180.0	224.7	169.2	175.4
المجموع	**2238.4**	**2381.6**	**2428.2**	**2451.9**	**2536.1**	**2644.6**
حصة القطاع (نسبة مئوية)						
العقارات والإنشاءات	16.4	16.2	16.5	16.6	21.4	21.3
تطوير الأراضي	3.7	1.2	0.9	1.0	1.0	1.0
التعدين والصناعة	12.8	12.4	12.0	12.3	10.5	10.4
التجارة الداخلية والخارجية	19.1	20.9	20.5	20.0	21.2	21.0
الزراعة والثروة الحيوانية	2.2	1.3	1.3	1.4	1.8	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.4	2.1	2.1	2.0	2.1	2.1
النقل والمواصلات	1	1	1.1	1.0	0.8	0.9
الخدمات	20.5	16.1	15.6	12.0	11.3	10.5
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.4	2.9	2.8	2.7	2.6	2.1
تمويل شراء السيارات	4.3	4.1	4.7	4.8	4.0	4.1
تمويل السلع الاستهلاكية	7.7	13.9	15.1	17.0	16.5	18.8
أخرى في القطاع الخاص	7.5	7.9	7.4	9.2	6.7	6.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

[35] حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 4-2، 4-3.

- **أرصدة المصارف الخارجية**

شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 21.7% من مجموع صافي موجودات المصارف (1,960.9 مليون دولار). ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 3.8 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع السابق. وهذا التراجع ترافق مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات المصارف بحوالي 2.8 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة.

- **أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية**

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10.7% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من هذا العام، وبقيمة بلغت نحو 963.6 مليون دولار. توزعت هذه الأرصدة ما بين احتياطيات إلزامية بنسبة 72.7%، وحسابات جارية بنسبة 6.6%، وحسابات أخرى بنسبة 20.7%.

2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي من إجمالي ودائع الجمهور (76.4%). وتشتمل هذه على ودائع العملاء المقيمين (74%) وودائع العملاء غير المقيمين (2.4%). وبلغت ودائع الجمهور في نهاية الربع الثاني من العام 2012 حوالي 6,911.5 مليون دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 1.9% عن الربع السابق، وبنسبة 0.6% عن الربع المناظر من عام 2011. ويأتي رأس المال في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية (13.4%) في المطلوبات ثم يأتي صافي حقوق الملكية، الذي انخفض بنحو 1.6% عن الربع السابق ليبلغ 1,212.4 مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الأرباح الموزعة. وبالرغم من تراجع صافي حقوق الملكية، إلا أن رأس المال المدفوع قد ازداد بنحو 2.3% ليبلغ نحو 890 مليون دولار.

شكل 4-3: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الثاني 2012

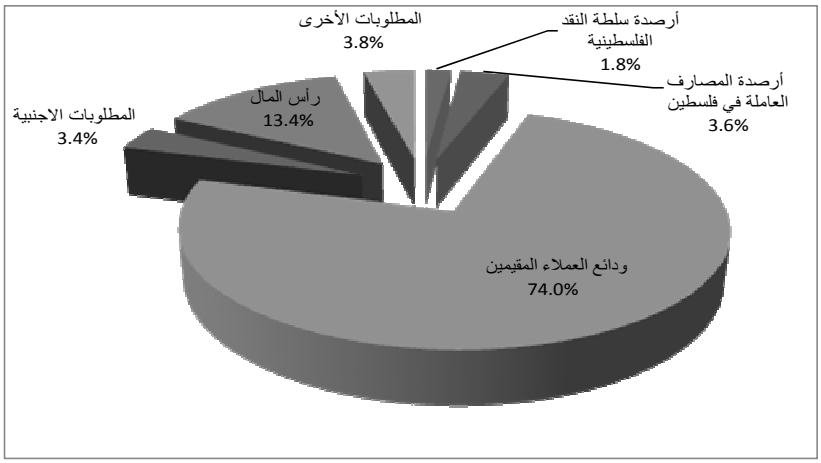

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.
المطلوبات الأجنبية تشمل ودائع العملاء غير المقيمين، ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين، وبنود دائنة تحت التنفيذ.

شكّلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 49.1% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين شكلت الودائع الآجلة 31%. أما ودائع التوفير فشكلت 19.9% (انظر الشكل 4-5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور (39.2%)، وعملة الشيكل (30.2%)، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 26% .

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2012

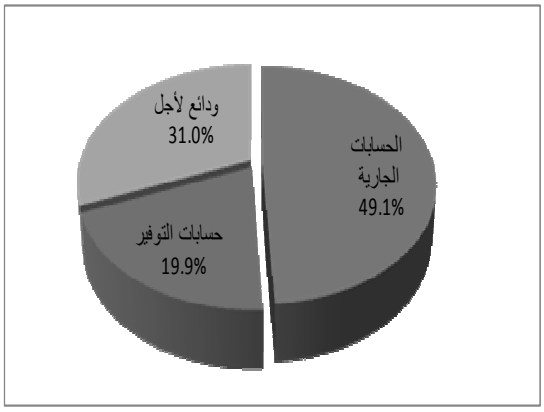

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثاني 2012

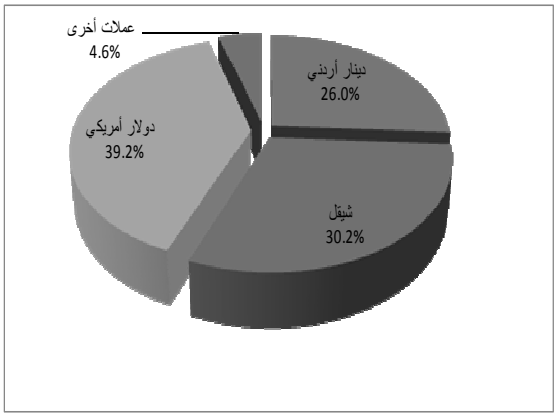

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

يتضح من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثاني من العام 2012 شهد تحسناً في بعض المؤشرات التي تعكس أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني وتذبذباً في مؤشرات أخرى. فقد استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية لتصل إلى 54.7% مقارنة بنحو 49.4% في الربع المناظر من العام 2011. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع خلال الربع الثاني من العام لتصل إلى 40.5%، مقارنة بنحو 36.2% في الربع المناظر.

في المقابل تراجعت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى 76.4% خلال الربع الثاني من العام مقارنة بنحو 78.7% خلال الربع المناظر للعام 2011. وفي نفس السياق شكّلت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نحو 26.2% مقارنة بنحو 31% خلال الربع المناظر من العام 2011، نتيجة لانخفاض أرصدة المصارف في الخارج بنحو 13.3% خلال فترة المقارنة.

جدول 4-4: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثاني 2012

(نسبة مئوية)

المؤشر	2011				2012	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	44.7	49.4	47.1	50.0	51.0	54.7
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	34.9	36.2	37.5	37.3	38.3	40.5
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	33.9	31.0	34.8	32.4	33.2	26.2
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	79.4	78.7	77.0	76.5	77.0	76.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية**

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012 حوالي 23.3 مليون دولار، وهي تقل بنحو 8.5 مليون دولار عن أرباحها المتحققة في نهاية الربع المناظر من العام السابق. وبلغت أرباح المصارف التراكمية منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثاني من هذا العام حوالي 61.4 مليون دولار.

4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، أن إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الثاني من العام 2012 بلغت 1,038,177 شيكاً بقيمة 2,370.1 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعا بنسبة 2.8% في العدد وانخفاضاً بنسبة 9% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. كما يلاحظ أيضاً انخفاض في عدد وقيمة الشيكات المعادة (انظر الجدول 4-5). ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى فعالية تطبيق النظام الآلي للشيكات المعادة الذي يحد من ظاهرة الشيكات المعادة من خلال تصنيف العملاء.

جدول 4-5: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2011- الربع الثاني 2012

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد (%)	القيمة (%)
الربع الأول 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
الربع الثاني 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
الربع الثالث 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
الربع الرابع 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0
الربع الأول 2012	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3	11.8	6.9
الربع الثاني 2012	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6	10.7	6.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية[36]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـــ 29% في العام 2010.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2012، 47 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، بزيادة شركة واحدة سجّلت في نيسان، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2012 نحو 4.3% مقارنة مع 6.1% خلال الربع الأول من العام 2012.
- نسبة الدوران[37]: بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2012 نحو 2.8%، مقارنة مع 3.4% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع التأمين 4.7%، قطاع البنوك والخدمات المالية 4.3%، قطاع الاستثمار 2.9%، قطاع الخدمات 2.1% وقطاع الصناعة 1.2%.

✧ درجة التركيز[38]:

[36] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

[37] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[38] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 80% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 2012، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (34%)، بنك فلسطين (21%)، فلسطين للتنمية والاستثمار- باديكو (12%)، البنك الإسلامي الفلسطيني (7%) وشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري (6%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2012 حوالي 2.7 مليار دولار، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 6% مقارنة بنهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 50%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 25% (انظر شكل 4-6).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2012 (مليون دولار)

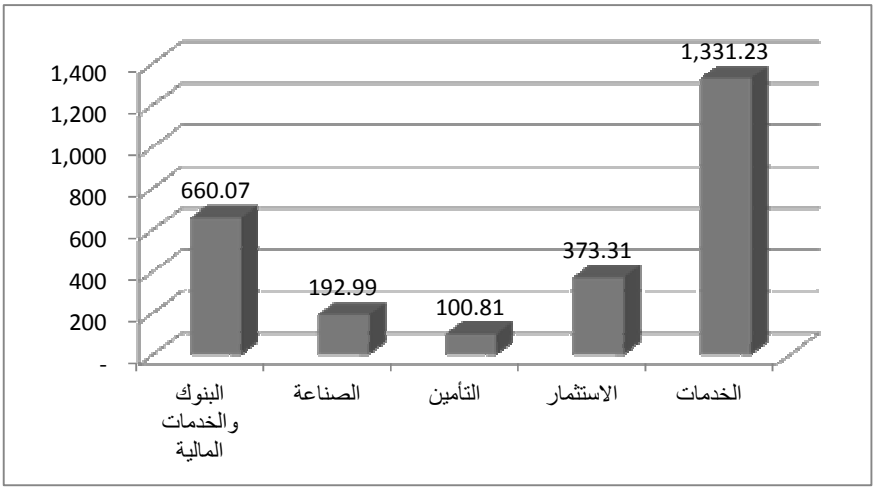

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول والثاني، 2012 (مليون دولار)

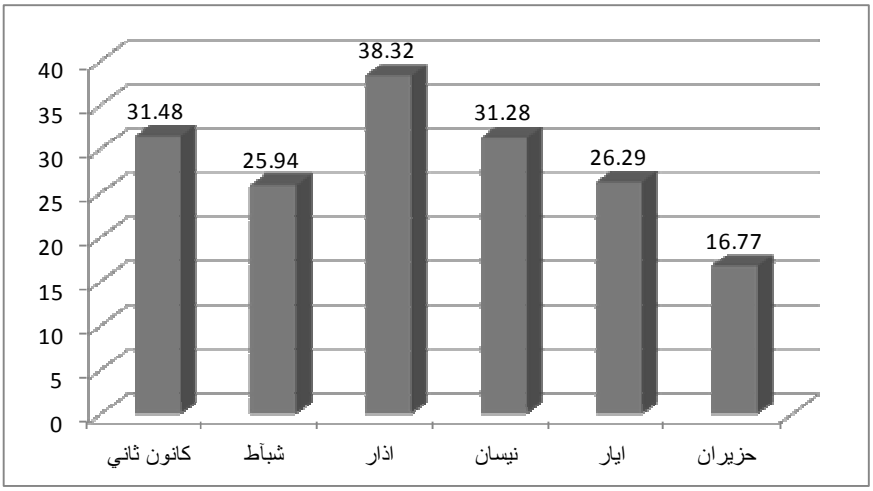

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2012 نحو 40.14 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 15% مقارنة مع الربع السابق. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 74.34 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2012، بانخفاض مقداره 22% عن الربع السابق (انظر شكل 4-7).

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الثاني من العام 2012، بنسبة 39%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37% (انظر شكل 4-8).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول، 2012

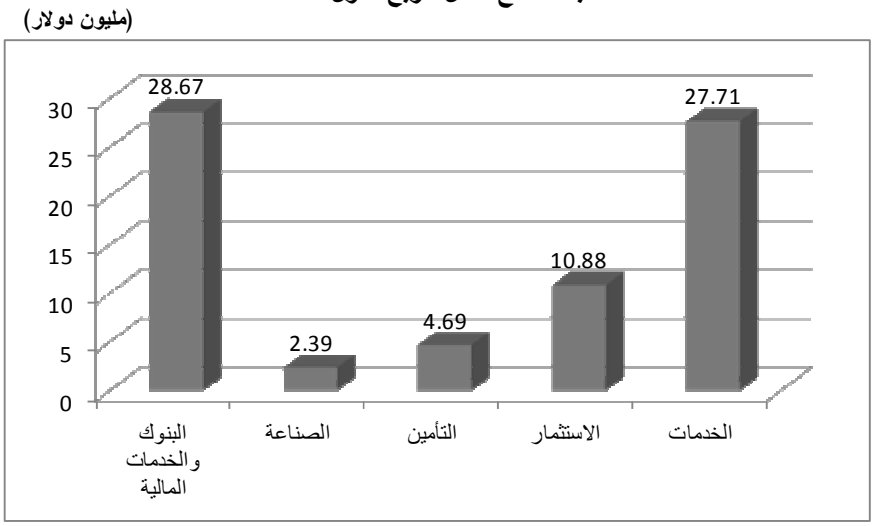

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2012 عند 444.00 نقطة، متراجعاً بـــ 42.71 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر شكل 4-9)، وقد جاء هذا التراجع على خلفية انخفاض مؤشرات وقيم التبادل بشكل عام. ويعود هذا الانخفاض الكبير في مؤشر القدس إلى الوضع الاقتصادي والسياسي العام و القائم في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الأول والثاني، 2012

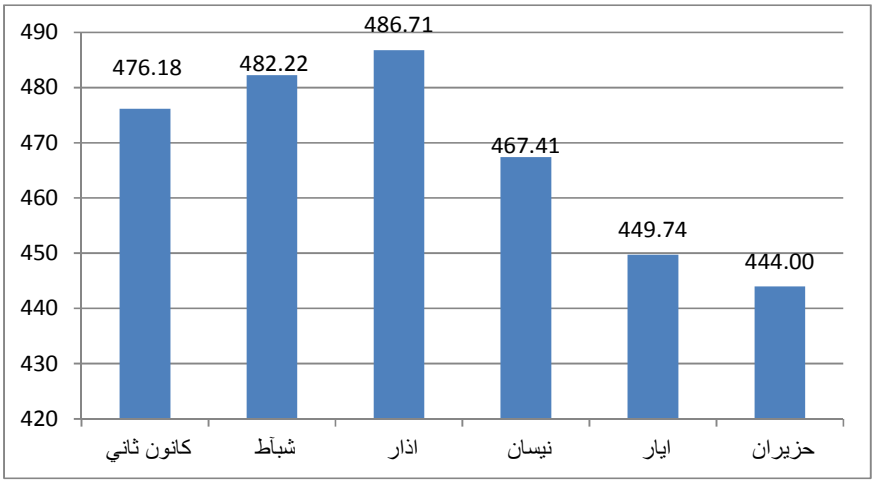

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 6: غياب فئة الـــ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه!

ما هو أثر غياب فئة العشر أغورات من التداول في السوق الفلسطينية؟ هل هناك أثر لغياب هذه الفئة النقدية على الأسعار، وهل أثر هذا الغياب موزع بعدالة على كافة الفئات الاجتماعية؟

تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في الظروف الراهنة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار وتراجع مستويات الحياة ذروتها. سوف نحاول في هذا الصندوق الإجابة على تلك الاسئلة وعلى تداعياتها.

فئة العشر أغورات هي أصغر فئة نقدية متداولة في إسرائيل. وهي تمثل 10/1 من الشيكل الإسرائيلي. وكان بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) قد سحب من التداول فئة الخمس أغورات عام 2008 (علما أنه سمح باستمرار التداول بها حتى العام 2011). وعزى بنك إسرائيل قرار سحب فئة الخمس أغورات إلى استبيان للرأي أجراه ووجد فيه أن 80% من العامة أيدوا سحب هذه الفئة من التداول. هذا إلى جانب ارتفاع تكاليف سك هذه الفئة النقدية والتي كانت تبلغ 16 أغورة[39].

وفئة العشر أغورات هي الفئة النقدية الأكثر انتشاراً في إسرائيل، إذ بلغ عدد الـــ 10 أغورات أكثر من نصف عدد الفئات النقدية المعدنية المتداولة. وهي تستخدم بشكل رئيسي في المواصلات العامة[40]. اختفت فئة العشر أغورات من التداول في الأراضي الفلسطينية منذ ما يقرب من العقد ونصف. وعلى ذلك فإن أصغر فئة نقدية متاحة للتداول باتت منذ ذلك الحين فئة الـــ 50 أغورة.

تأتي أهمية توفر فئات نقدية ذات قيمة صغيرة من دورها في تأمين التسعير العادل للسلع والخدمات. فكلما صغرت الفئات النقدية، كان السعر أكثر دقة وأقرب للقيمة. ولكن، هناك بالمقابل تكلفة سك العملة، وهي تكلفة لا تتقلص بالضرورة مع انخفاض قيمة الفئة النقدية. لذلك يتوجب على البنك المركزي أن يجد التوازن بين تأثير توفر الفئة النقدية الصغيرة على فعالية التسعير من جهة وبين تكلفة سك هذه الفئة من جهة ثانية.

من المعلوم بالطبع أن سلطة النقد الفلسطينية لا تتحمل تكلفة سك فئة العشر أغورات. ولكنها بالمقابل تتحمل تكاليف نقل كميات من هذه الفئة النقدية من بنك إسرائل (البنك المركزي الإسرائيلي) إلى الأراضي الفلسطينية، وتكاليف إرجاعها عند وجود فوائض أو ضرورة الاستبدال. تكاليف النقل هذه قد تكون مرتفعة نسبياً (نظراً لضآلة قيمة الفئة النقدية). من جهة ثانية يجب التنبيه أيضاً إلى أن بنك إسرائيل الذي يتحمل تكلفة السك ولكنه بالمقابل يحصل على إيرادات من إصدار العملة (ما يعرف بالسينيوريج seigniorage) وهو ما لا تحصل عليه سلطة النقد الفلسطينية ويخسره الاقتصاد الفلسطيني. ولكن هذا الإيراد ليس بالكبير على الأرجح بالعلاقة مع فئة العشر أغورات نظراً لانخفاض قيمتها. هذا فضلاً عن أن خسارة ايراد الاصدار تترافق مع كافة الفئات النقدية، من كافة أنواع العملات، التي يتم تداولها في الأراضي الفلسطينية.

يؤدي غياب الفئات النقدية الصغيرة غالباً إلى زيادة الأسعار. على سبيل المثال إذا كانت تكلفة انتاج سلعة ما 2.70 شيكل واذا حدد التاجر هامش 50 أغورة للربح فإن السعر يصبح 3.20 شيكل. لكن هذا السعر غير ممكن لغياب فئة العشر أغورات من السوق الفلسطينية. وعلى ذلك يتم تدوير السعر إلى الأعلى وإلى أقرب 50 أغورة (أصغر فئة نقدية متاحة)، أي إلى 3.50 شيكل. ويمثل هذا زيادة بمقدار 9% على السعر. وإذا افترضنا أن هذه السلعة أساسية يحتاجها المستهلك ثلاثين مرة في الشهر فإن وجود فئة العشر أغورات يمكن أن يوفر 9 شيكل على المستهلك شهرياً. وهذا ليس بالمبلغ الزهيد بالنسبة لدخل الفقراء. من جهة أخرى فإن توفر فئات نقدية صغيرة يمكن أن يسمح بوجود منافسة أقوى، إذ قد يكون بائع المفرق على استعداد للتضحية بـــ 20 أو 30 أغورة من ربحه لصالح المستهلك ولكنه يستنكف عن التضحية بنصف شيكل.

39 http://www.bankisrael.gov.il/press/eng/070716/070716e.htm
40 http://www.boi.org.il/he/Currency/DocLib/skira10e.pdf

تخلصت عدة دول، مثل فرنسا وبريطانيا وأستراليا، خلال الثلاثين سنة الماضية من أصغر فئات عملاتها، إلا أن الفئات التي تم إلغاؤها تعادل أقل من نصف سنت أمريكي[41]. أما في الولايات المتحدة فلا يزال السنت، الذي يمثل 100/1 من الدولار الأمريكي (أقل من5 أغورة) متداولاً في السوق الأمريكية.

جرى في الولايات المتحدة دراسات مختلفة لتقييم أثر سحب السنت من التداول. وتوصلت إحدى هذه الدراسات إلى أن هذا سيتسبب بخسارة للمستهلكين تعادل مئات الملايين من الدولارات[42]. وتوصلت دراسة أخرى في ولاية بنسلفانيا إلى أن أصحاب الدخل المتدني سيكونون الأكثر تضرراً من عمليات تدوير الأسعار عند سحب السنت من التداول، وذلك بسبب تدني قيمة مشتريات هؤلاء في كل زيارة إلى السوبرماركت (5 دولارات أو أقل)[43].

كما تتوفر دراسات موثقة حول ما تم في الأسواق الأوروبية عند تدوير الأسعار إلى أقرب فئات نقدية من العملة الجديدة عندما تم استبدال العملات الوطنية باليورو عام 2002[44]. وقد وجدت دائرة الخدمات الإحصائية للمفوضية الأوروبية أن التدوير قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، وأن ارتفاع الأسعار كان أعلى في قطاع الخدمات وفي سلة السلع الرخيصة التي يتم شراؤها بشكل متكرر[45].
وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة سك النيكل الأمريكي (أي 5 سنت) بلغت 7 سنتات عام 2006. ولكن أثره الإيجابي على التسعير هو ما يبرر استمرار وجوده في التداول، على الرغم من تكلفته المالية العالية[46].

يبدو من المستغرب أن إسرائيل، التي يبلغ الدخل الفردي فيها نحو 107 آلاف شيكل في السنة تستخدم فئة العشر أغورات بينما لا تتوفر هذه الفئة للمستهلك الفلسطيني الذي لا يزيد نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي على 8 آلاف شيكل.
ومن الجدير بالملاحظة أن اختفاء فئة الـــ 10 أغورة من التداول في الأراضي الفلسطينية لم يكن نتيجة لقرار مدروس يمنع تداولها. ولكن يبدو أن هناك حاجة الآن إلى مبررات للسماح بإعادتها للتداول.

لا شك أن المستهلك الفلسطيني يتأثر بدرجة ما من غياب وحدات النقد الصغيرة نظراً لأن عملية تدوير الأسعار تتم دائماً إلى السعر الأعلى. إذ حتى إذا كان السعر 220 أغورة مثلاً، فإن تدوير السعر يتم إلى الأعلى (أي الى 250 أغورة) وليس إلى الأسفل كما يتوجب في هذه الحالة (أي إلى 200 أغورة).

ويتولد التأثير القوي نسبياً على المستهلك الفلسطيني من سببين:
أولهما، أن الجزء الأكبر من الإنفاق النقدي للمستهلك الفلسطيني يذهب إلى الإنفاق على الغذاء (34% في الضفة و40% في غزة) والمواصلات 12%. وهي مدفوعات تتم تكراراً وبدفعات صغيرة نسبياً.
وثانيهما أن مشتريات الفقراء تتم بشكل أكثر تكرار وبمبالغ أكثر ضآلة على امتداد الشهر من مشتريات الأغنياء.
هذان العاملان يؤديان إلى رفع تكلفة التدوير على المواطنين بشكل عام وعلى الفقراء منهم بشكل خاص.

يتطلب قرار إعادة ضخ وحدة الـــ 10 أغورة في السوق الفلسطينية دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية. ويستلزم ذلك المقارنة بين تكلفة إرجاعها للأسواق الفلسطينية من جهة، والمنفعة المتأتية من استخدامها لجهة تخفيض الأسعار وتحسين آلية التسعير من جهة أخرى. هذا على الرغم من أن التحليل السريع والشواهد الجاهزة التي تم عرضها أعلاه تشي بأن المزايا يمكن أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية.

---

41 استنادا إلى دراسة رايموند لومبرا http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433_442.pdf بخصوص إلغاء السنت من نظام العملة الأمريكي، فإن قيمة أجزاء العملات الصغرى التي تم إلغائها في الأمثلة المذكورة يعادل نصف سنت أمريكي.

42 http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433_442.pdf

43 http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf

44 من المهم التنبيه إلى أن أثر سحب فئة نقدية صغيرة من التداول، وعملية تدوير الاسعار التي تترافق معها، يمكن ان يؤثر على الأسعار لمرة واحدة، أي يؤدي إلى قفزة في الأسعار على شكل طفرة واحدة، دون أن يكون له أثر مستديم. أي انه لا يؤثر على تطور معدل التضخم. وربما لهذا السبب فإن الاقتصاديين لا يولون هذا الأمر أهمية كبيرة.

45 http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2003:036:0002:0017:EN:PDF

46 http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[47]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 278 شركة، منخفضة بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012
الربع الأول	247	454	334	389	319
الربع الثاني	334	412	428	373	278
الربع الثالث	315	349	164	287	
الربع الرابع	287	438	290	337	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2012 حوالي 37.3 مليون دينار أردني[48]، لتسجل انخفاضاً بنسبة 57% مقارنة مع الربع السابق[49]. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2012، بنسبة 47% (17.6 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 22% (8.3 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 12.4% و11.8% على التوالي (4.6 و4.4 مليون دينار) (انظر شكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (120 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (153 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات)، واستحوذت كل من الشركات العادية العامة وشركات المساهمة الخصوصية على 47% - لكل منهما- من إجمالي قيمة رأس المال المسجل خلال نفس الفترة، بينما استحوذت شركات المساهمة الأجنبية على 6% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل (انظر جدول 5-2).

---

[47] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

[48] تم تسجيل الشركات في العام 2011 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني والدولار الأمريكي واليورو الأوروبي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والذي بلغ (0.70644) و (0.90759) على التوالي.

[49] يعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال في هذا الربع إلى تسجيل شركة ((Reach for investment and development- reach holding، والتي يبلغ رأسمالها 30 مليون دولار (21.2 مليون دينار)، أي 25% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال الربع الأول من العام 2011.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني، 2012

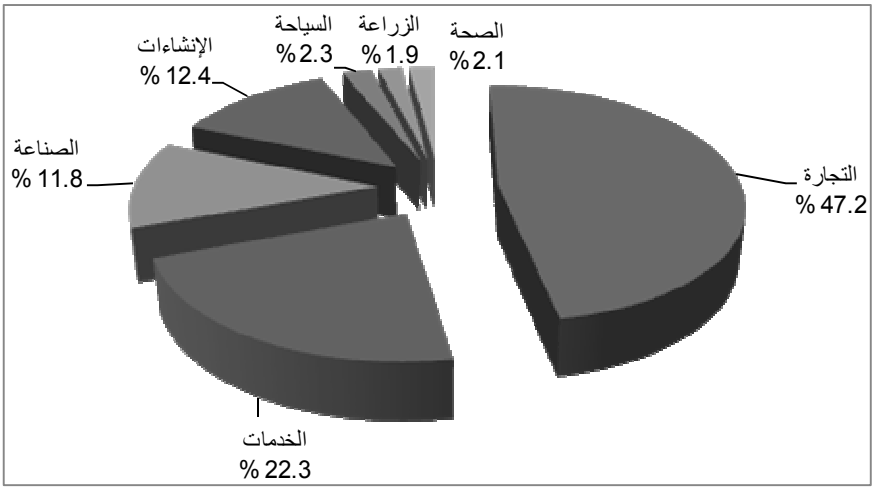

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	
الربع الأول 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
الربع الثاني 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
الربع الثالث 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
الربع الرابع 2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
2011	**74.149**	**135.254**	**0**	**10.846**	**220.249**
الربع الأول 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
الربع الثاني 2012	**17.580**	**17.594**	**0**	**2.123**	**37.296**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة حسب محافظات الضفة الغربية خلال هذا الربع، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (42%)، يليها كل من محافظتي نابلس والخليل بنسبة 16% لكل منهما (انظر شكل 5-2).

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبيرة على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 41%، تليها محافظة الخليل بنسبة 21% ، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من محافظتي نابلس وجنين بنسب 15% و9% على التوالي (انظر شكل 5-3).

شكل 5-2: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربع الثاني، 2012

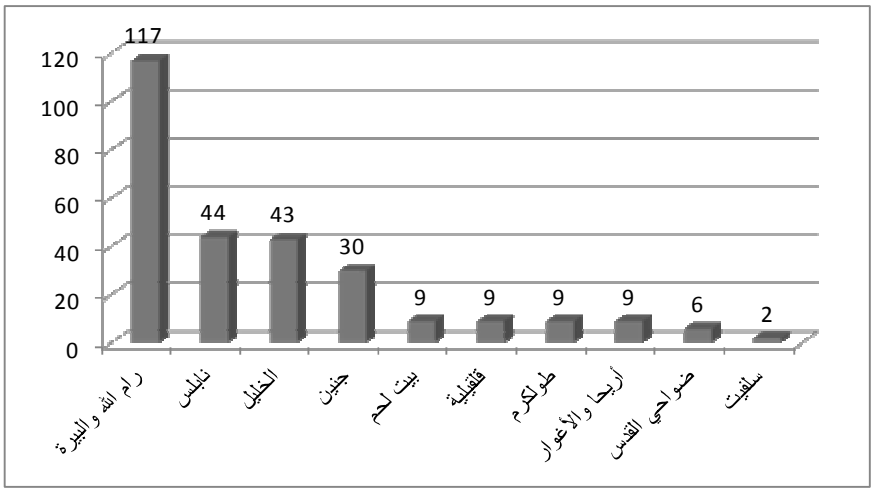

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

شكل 5-3: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الثاني، 2012 (مليون دينار)

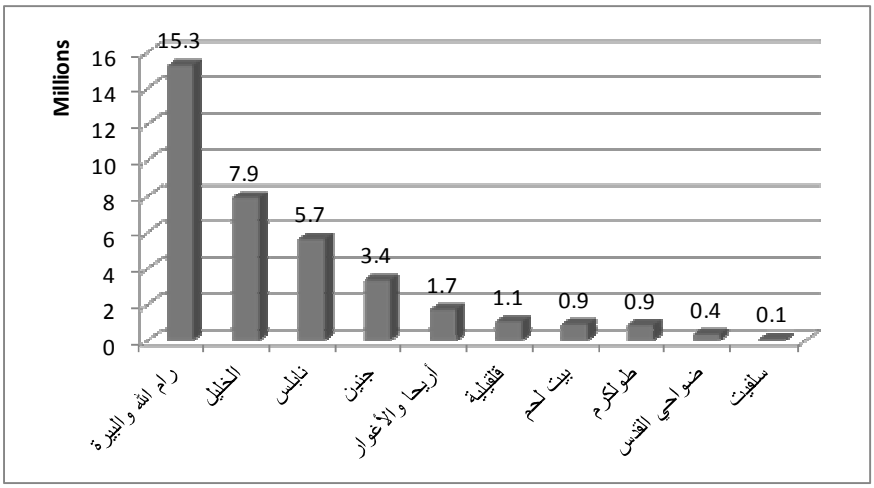

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

5-2 رخص الأبنية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة بالربع الأول من عام 2012 بنسبة 0.8%، فيما ارتفعت بنسبة 8.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من عام

2012 نحو 870 ألف متر مربع، منخفضاً بحوالي 11% عن الربع الأول من عام 2012 ومرتفعاً بنسبة 0.3% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الثاني من عام 2012 إلى 3,649 وحدة سكنية مقارنة مع 3,843 وحدة سكنية خلال الربع الأول من عام 2012 و3,718 وحدة سكنية خلال الربع الثاني من عام 2011.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية, 2011-2012

المؤشر	2011	2012	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
مجموع الرخص الصادرة	**2,015**	**2,172**	**2,190**
مبنى سكني	1,816	1,904	1,930
مبنى غير سكني	199	268	260
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)	**867.3**	**976.8**	**870.1**
عدد الوحدات الجديدة	2,972	3,317	3,006
مساحة الوحدات الجديدة (ألف م^2)	525.7	618.2	518.6
عدد الوحدات القائمة	746	526	643
مساحة الوحدات القائمة (ألف م^2)	128.0	109.0	106.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

شهد الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة بمقدار 7% مقارنة مع الربع السابق، في حين سجّل ارتفاعاً نسبته 18.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة بنحو 34.5% بين الربعين الاول والثاني من العام 2012، وانخفاض بنحو 10.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضي الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	301.6	0	301.6
الربع الثاني 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	312.9	1.0	313.9
الربع الرابع 2010	344.1	2.7	346.8
العام 2010	1,340.1	4.3	1,344.4
الربع الأول 2011	296.8	2.6	299.4
الربع الثاني 2011	381.4	11.4	392.8
الربع الثالث 2011	294.7	15.3	310.0
الربع الرابع 2011	308.8	15.3	324.1
العام 2011	1,281.7	44.6	1,326.3
الربع الأول 2012	254.3	12.6	266.9
الربع الثاني 2012	341.9	13.5	355.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- سجلات ادارية، 2012. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من اسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 3,628 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الأول من هذا العام وانخفاضاً بنحو 28% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 44% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و19% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثاني 2011	**1,505**	**2,980**	**575**	**5,060**
الربع الأول 2012	**1,050**	**2,080**	**612**	**3,742**
نيسان	333	466	265	1,064
أيار	622	295	188	1,105
حزيران	404	827	228	1,459
الربع الثاني 2012	**1,359**	**1,588**	**681**	**3,628**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع 102 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام الحالي. بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012 ما مجموعه158,167 نزيلاً، 16.5% منهم من الفلسطينيين، و32.7% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعا في عدد النزلاء بنسبة 20.1%، في حين كان الارتفاع 37.0% مقارنة مع الربع السابق (الأول 2012) (انظر الجدول 5-6).

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 373,071 ليلة خلال الربع الثاني 2012، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 14.4% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 35.8% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8.3%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الثاني من العام 2011، يتبين أن هناك ارتفاعا بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثاني 2012 بنسبة 10.2%، وكذلك بالمقارنة مع الربع السابق هناك ارتفاعاً بنسبة 28.8%. بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الثاني في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 4.0 ليالي وذلك في منطقة غزة في شهر حزيران.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,778.9 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 31.2% من الغرف المتاحة خلال الربع الثاني 2012 (انظر شكل 5-

4). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.4% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية بنسبة 34% و16% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 4.2%، في حين بلغت 0.7% في فنادق قطاع غزة.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الأول والثاني 2012، والربع الثاني 2011

المؤشر	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2011
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	98	102	98
متوسط عدد العاملين خلال الربع	2,672	2,535	2,215
عدد النزلاء	158,167	115,433	131,659
عدد ليالي المبيت	373,071	289,683	338,639
متوسط إشغال الغرف	1,778.9	1,260.8	1,335.9
متوسط إشغال الأسرة	4,099.7	3,183.3	3,721.3
نسبة إشغال الغرف %	31.2	22.4	24.8
نسبة إشغال الأسرة %	32.1	25.5	33.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

شكل 5-4: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثانية من الأعوام 2008-2012

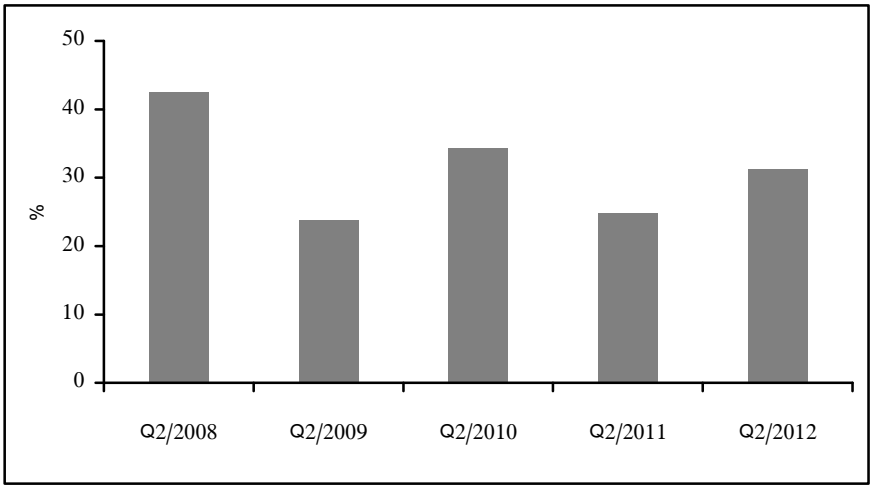

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

صندوق 7: أزمة شركة كهرباء القدس

شركة كهرباء القدس واحدة من أهم المعالم الفلسطينية التاريخية وأقدمها التي ما زالت قائمة في مدينة القدس على الرغم من تحديات الاحتلال الإسرائيلي. تم تأسيس الشركة عام 1914 في العهد العثماني واستمرت خلال الانتداب البريطاني. مارس الاحتلال الاسرائيلي ضغوطات كبيرة على الشركة لمنعها من توليد الكهرباء واستخدم لهذا الغرض أساليب مختلفة بدءاً من منعها من استيراد قطع الغيار اللازمة وعدم اعطائها الرخص لتشغيل المولدات وانتهاءً بالدعاوي القضائية بحجة تلويث البيئة. هذا كله ضيّق الخناق على الشركة وأجبرها التوقف كلياً عن الانتاج والاكتفاء بتوزيع الكهرباء. وتقوم الشركة حالياً بشراء 95% من الكهرباء من اسرائيل، أما النسبة المتبقية فيتم شراؤها من الأردن[50]. تشكّل مناطق امتياز الشركة ما يقارب 25% من مساحة الضفة الغربية وتشمل منطقة القدس، ورام الله،

[50] http://www.jdeco.ps/Ar/CompanyHistory.aspx

وأريحا، وبيت لحم، بالإضافة إلى مناطق (ج) الواقعة حول هذه المدن والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ويستفيد أكثر من 220 ألف مشترك من خدماتها في جميع مناطق امتيازها[51].

تعاني شركة كهرباء القدس من مشكلة الديون. ويعود أساس المشكلة إلى عدم التزام المشتركين الكامل بتسديد فواتير الكهرباء بموعدها، والسرقات الكهربائية، بالإضافة إلى امتناع عدد كبير من سكان القرى والمخيمات عن دفع المستحقات المترتبة عليهم. الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على مر السنوات وتراكم الفوائد التي من المفترض أن تدفع للشركة الإسرائيلية القطرية[52].

استلمت الشركة في السادس من آب لعام 2012 انذاراً خطياً من الشركة القطرية الإسرائيلية بقطع متناوب للتيار الكهربائي كخطوة أولى، ثم إلى اتخاذ الإجراءات للحجز على ممتلكات الشركة وأصولها وحساباتها البنكية في حال عدم تسديد الديون المترتبة عليها والتي بلغت (423–430) مليون شيكل[53].

هناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم أزمة الديون، أهمها:

- ✧ عدم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع الديون المستحقة عليها تجاه شركة كهرباء القدس، والتي بلغت 120 مليون شيكل[54]. بالإضافة إلى عدم وفاء السلطة بالتزاماتها الأخرى، مثل ديون المخيمات والتي بلغت 250 مليون شيكل، وفرق تعرفة الكهرباء في محافظة أريحا (حيث قررت السلطة خفض تعرفة التيار الكهربائي في منطقة أريحا بنسبة 40% مقارنة مع باقي المناطق الأخرى على أن تقوم هي بدفع الفارق لشركة كهرباء القدس)[55].
- ✧ سرقة التيار الكهربائي من قبل بعض سكان القرى والمخيمات في مناطق امتياز الشركة، حيث وصلت قيمة السرقات إلى 10 مليون شيكل شهرياً[56]. وتوزعت نسبة السرقات في عام 2011 حسب المحافظات كالتالي: في القدس 34%، رام الله 24%، بيت لحم 24%، أريحا 23% [57]. هذا بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة المكلفة على تمديدات شبكة الكهرباء.
- ✧ فاقد التيار الكهربائي الفني، وهو فقدان التيار الكهربائي بسبب قدم شبكات الشركة والمحولات. وتقدر نسبته بـــ 10% من التيار الذي يتم شراؤه[58].

بعد عدة اجتماعات ولقاءات عقدت بين جهات مختصة مثل رئاسة الوزراء، وزارة المالية، سلطة الطاقة، وزارة الداخلية، وغيرها، لمناقشة أزمة ديون شركة كهرباء القدس تم التوصل إلى عدة اقتراحات لحل هذه الأزمة، ومن بينها:

- ✧ بدأت شركة كهرباء القدس بالتنسيق مع سلطة الطاقة بإطلاق حملة تشجيعية للمشتركين المستنكفين عن دفع فواتيرهم وجدولة الديون السابقة على فترات طويلة، بالإضافة الى منح حوافز تشجيعية للمشتركين الملتزمين.
- ✧ تعديل قانون الكهرباء، وذلك بفرض عقوبة سجن وغرامة مالية على سارقي التيار الكهربائي والمتلاعبين بالتمديدات الكهربائية[59]. كما صدر قرار رئاسي مؤخراً بإطلاق حملة لتحصيل ديون الشركة المتراكمة بمساعدة الأجهزة الأمنية والسلطة الفلسطينية[60].
- ✧ تم الاتفاق مع وزارة المالية على وضع آلية للبدء في تسديد الديون المترتبة على السلطة الفلسطينية على شكل دفعات شهرية. ولقد قامت السلطة بتحويل مبلغ 20 مليون شيكل لشركة كهرباء القدس خلال شهر آب 2012. ولكن لم تقم بتحويل أي مبلغ خلال شهر أيلول الماضي وهو ما ينذر بعودة الأزمة إلى الوضع الأول ثانية[61].

---

51 http://www.alquds.com/news/article/view/id/378640
52 http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=1661&ed=113&edid=113
53 http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=181869&cid=2688
54 http://www.jpost.com/Sci-Tech/Article.aspx?id=281267
55 http://www.al-ayyam.com/pdfs/21-6-2011/p19.pdf
56 http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed
57 http://www.jdeco.ps/Ar/NewsPaper.aspx
58 http://www.alquds.com/news/article/view/id/382676
59 http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=513317
60 http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed
61 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=524891

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً مقداره 0.45% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الاول من العام 2012. بينما سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.60% خلال الربع الثاني مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 1.94%. بينما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.99% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	التغير في الربع الثاني 2012 مقارنة بالأول 2012	التغير في الربع الثاني 2012 مقارنة بالثاني 2011
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(1.94)	1.99
المشروبات الكحولية والتبغ	0.91	5.09
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.13)	0.99
المسكن ومستلزماته	0.93	4.64
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.14	0.08
الخدمات الطبية	0.88	3.01
النقل والمواصلات	0.97	2.14
الاتصالات	(0.08)	0.46
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.40	0.34
خدمات التعليم	1.41	6.97
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.12	4.23
سلع وخدمات متنوعة	0.65	5.62
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	(0.45)	2.60

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. انخفضت أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة بمقدار 7.70%، حيث سجلت أسعار الجزر أعلى نسبة انخفاض وصلت إلى 33.73%(وصل سعر الجزر الاسرائيلي إلى 2.13 شيكل/1 كغم خلال شهر نيسان 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ انخفاض ايضاً على أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 2.48%، حيث سجلت أسعار الموز انخفاضاً مقداره 14.74% (وصل سعر الموز الكبير الحجم – اسرائيلي الى 3.26 شيكل / 1 كغم خلال شهر حزيران 2012 على سبيل المثال). كما انخفضت أسعار سلعة زيت الزيتون بمقدار 9.89% (وصل سعر زيت الزيتون المحلي الى 27.66 شيكل/1 كغم خلال شهر حزيران 2012)، في المقابل ارتفعت أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 1.42%(وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش – محلي الى 17.10 شيكل/1 كغم خلال شهر أيار 2012)، كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 3.34% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص – اسرائيلي الى 7.70 شيكل / 1 لتر خلال شهر نيسان 2012) (انظر جدول 6-2).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2012 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثاني 2012 عن الربع الأول 2012 (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	3.34
أسعار الوقود المنزلي	1.21
الخضراوات الطازجة	(7.70)
اللحوم الطازجة	(1.19)
السكر	(4.76)
الأرز	(2.52)
الدواجن الطازجة	1.42
الطحين	(1.81)
منتجات الألبان والبيض	(1.03)
الفواكه الطازجة	(2.48)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 2.15% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الاول من العام 2012. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 8.38% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، بينما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 0.53% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.32%، كما ارتفعت أسعار صيد الاسماك بنسبة 2.82%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.20% بين الربع الثاني من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.37%، وبمقدار 4.26% للسلع المحلية.

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.40% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الأول من العام 2012. نتيجة لارتفاع أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.80% خلال الربع الثاني من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الاول، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار صيد الاسماك والجمبري ارتفاعاً بنسبة 6.06% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار السلع الزراعية انخفاضاً مقداره 0.30%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2012 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الثاني 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 2.35% و0.21%على التوالي.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% مقارنة مع الربع الاول من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء

الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.91% مقارنة بالربع الأول من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسى		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
كانون ثانى 2012	113.35	111.76	0.34	(0.19)		
شباط 2012	113.52	113.24	0.15	1.32		
آذار 2012	113.52	113.79	0.00	0.48		
متوسط الربع الأول 2012	**113.46**	**112.93**			**0.26**	**1.01**
نيسان 2012	113.46	113.85	(0.05)	0.05		
أيار 2012	113.76	114.02	0.26	0.15		
حزيران 2012	113.39	114.00	(0.33)	(0.02)		
متوسط الربع الثانى 2012	**113.54**	**113.96**			**0.06**	**0.91**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[62]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2012 بنسبة 0.45% مقارنة بالربع الأول من نفس العام وبالمقابل شهد هذا الربع تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.31% (إلى 3.82 شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم في تحسين القوة الشرائية، حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من العام 2012 تحسناً بنحو 1.77% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق[63]، كما يتضح من الجدول 6-4.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

	الفترة	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2011	الربع الأول	0.36	3.60	(0.50)	(0.86)	5.09	(0.20)	(0.56)
	الربع الثاني	(0.05)	3.44	(4.52)	(4.48)	4.85	(4.81)	(4.76)
	الربع الثالث	0.74	3.55	3.23	2.49	5.01	3.23	2.49
	الربع الرابع	1.20	3.65	2.76	1.56	5.14	2.76	1.56
2012	**الربع الأول**	**1.10**	**3.77**	**3.42**	**2.32**	**5.32**	**3.42**	**2.32**
	الربع الثاني	**(0.45)**	**3.82**	**1.31**	**1.77**	**5.39**	**1.31**	**1.76**
	نيسان	(0.24)	3.76	0.68	0.92	5.31	0.68	0.92
	أيار	(0.20)	3.75	(0.52)	(0.32)	5.28	(0.52)	(0.32)
	حزيران	(0.86)	3.83	2.25	3.11	5.40	2.22	3.08

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالب.

[62] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد طردياً على دخل المستهلك وعكسياً على التغير في معدل الأسعار (التضخم) وسعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التغير في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

[63] تجدر الاشارة إلى أن القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.3%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الامريكي بسعر صرف ثابت.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل ما بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 11.1% فيما يخص الدولار ونسبة مطابقة لعملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 2.6% لتكون المحصلة النهائية تحسن القوة الشرائية ما بين الربعين المتناظرين بنحو 8.5% لمن يتلقون دخولهم بعملتي الدولار والدينار في ظل ثبات الدخل.

صندوق 8: أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية

اندلعت في أيلول 2012 موجة من الاضرابات والاحتجاجات الشعبية ضد السلطة الوطنية وسياساتها التي أدت إلى تدهور مستويات الحياة. السؤال الذي يتوجب طرحه ودراسته الآن هو: ما هي الأسباب التي تكمن وراء اندلاع حركة الاحتجاجات؟ يركّز هذا الصندوق على العوامل الاقتصادية فحسب، على الرغم من الاقرار منذ البداية بالتشابك الوثيق بين الظروف السياسية والاقتصادية خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

ويمكن جمع الأسباب الاقتصادية وراء التذمر الشعبي الواسع تحت العناوين الخمسة التالية:

أولاً: استقرار البطالة على معدلات مرتفعة وخصوصاً في أوساط الشباب

من الملفت للنظر الاستقرار الكبير في معدل البطالة في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية (على معدل 17.5 تقريباً) على الرغم من النمو المرتفع نسبياً في الناتج المحلي الاجمالي. ولقد توصلت دراسة أخيرة أنجزها معهد ماس إلى أنه على الرغم من أن 108 آلاف فرصة عمل جديدة تم خلقها في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأربع بين 2006 و2010، إلا أن معدل البطالة (في الضفة والقطاع) ظل ثابتاً على نفس المستوى (23.7%) بين التاريخين. وفي حين ارتفع عدد أفراد قوة العمل في الضفة الغربية على معدل سنوي متوسط يبلغ 3.7%، ازداد التشغيل المحلي على معدل 3.1% فقط. أي أن معدل البطالة كان في ازدياد[64].

ومن الملفت للنظر أيضاً أن البطالة في أوساط الشباب (15–24 سنة) أعلى بشكل ملحوظ من مستوى البطالة العام (نحو 34% في الربع الثاني من هذا العام في الأراضي الفلسطينية). هذا إلى جانب ارتفاع معدل البطالة أيضاً في أوساط المتعلمين. اذ بلغ 25.5% بين الأفراد الذين أتموا 13 سنة من التعليم أو أكثر.

هذه الأرقام، على الرغم من دلالاتها الواضحة، لا تعكس واقع البطالة وسوق العمل بشكل دقيق تماماً. ذلك لأن تعريف "الشخص العاطل عن العمل" وتعريف "قوة العمل" تعاريف صارمة تقوم باستثناء أعداد غفيرة من العاطلين فعلياً.

ثانياً: انخفاض الأجور الحقيقية

تعكس حركة الأجور الحقيقية تطور الأجور الاسمية مقومة بمعدل تضخم الأسعار (أي زيادة الأجر الاسمي مطروحاً منها معدل التضخم). توصلت دراسة "ماس" التي أشرنا إليها سابقاً إلى أن متوسط الأجر الحقيقي اليومي في الاقتصاد الفلسطيني (باستثناء العمال في اسرائيل والمستعمرات) انحدر بمقدار 11.4% بين 2006 و2010. جاء هذا نتيجة زيادة في الأجر الاسمي تعادل 5.7% ومعدل تضخم يقارب 20% خلال نفس الفترة. على أن الأرقام المتوسطة هذه تخفي تبايناً كبيراً بين الضفة والقطاع، إذ توزع انخفاض الأجر اليومي الحقيقي بين 3.3% في الضفة وأكثر من 30% في القطاع.

ثالثاً: ارتفاع الأسعار (مع التركيز على أسعار البنزين وضريبة القيمة المضافة)

بلغ ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الضفة الغربية بين كانون الثاني 2010 وحتى أب 2012 نحو 12.2 نقطة مئوية. كما ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بمقدار 9 نقاط مئوية خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع في الأسعار لم تتم معادلته بارتفاع مناظر في الأجور والرواتب الاسمية، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة كانت الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات.

[64] بسبب زيادة التشغيل في اسرائيل والمستوطنات فإن معدل البطالة في الضفة الغربية انخفض بمقدار نقطة مئوية واحدة بين 2006–2010. انظر دراسة ماس "من حصد المكاسب؟ الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال 2006–2010" (2012).

أسعار المحروقات

شهدت أسعار المشتقات النفطية قفزة كبيرة في نهاية شهر آب الماضي في اسرائيل (وفي الأراضي الفلسطينية كما يفترض الأمر). وبلغ الارتفاع في سعر ليتر البنزين 56 أغورة، ليصل إلى 8.26 شيكل.

وبالتزامن مع هذه الزيادة، قام مركز "تاوب" لدراسات السياسات الاجتماعية بنشر دراسة عن أسعار المشتقات النفطية في اسرائيل[65]. وجاء في الدراسة أن ارتفاع أسعار البنزين للمستهلك الاسرائيلي بلغ 1.20 شيكل منذ 2008 وحتى الآن. والسبب وراء هذا يعود إلى ارتفاع هامش الربح على عمليات التكرير والنقل والتوزيع (34 أغورة)، وارتفاع ضرائب الحكومة (88 أغورة) على كل ليتر. وقدّرت الدراسة أن الضرائب على كل ليتر بنزين تبلغ الآن نحو 490 أغورة. أي أن أكثر من ½ سعر البنزين في اسرائيل يذهب إلى الحكومة سواء كضريبة مشتريات أو ضريبة قيمة مضافة.

أسعار المشتقات النفطية في اسرائيل تنعكس طبعاً على أسعارها في الأراضي الفلسطينية. وتستعيد السلطة الوطنية الضرائب التي تفرضها اسرائيل على المشتقات النفطية التي تقوم ببيعها إلى الأراضي الفلسطينية. بلغت قيمة ضرائب المحروقات التي استرجعتها السلطة عبر آلية المقاصة 457 مليون دولار في العام 2011 (زيادة بمقدار 32% عن العام 2008). وتقوم السلطة الوطنية بإعادة جزء ضئيل من هذه الضرائب الى المستهلك الفلسطيني بحيث تكون اسعار المشتقات النفطية في الاراضي الفلسطينية أقل مما هي عليه في اسرائيل.

يبلغ سعر ليتر البنزين (95 أوكتان) في الأراضي الفلسطينية حالياً (مطلع تشرين الأول) 7.60 شيكل. بالمقارنة، السعر في الأردن هو 1.015 دينار أو ما يعادل 5.54 شيكل. يجدر التنبيه أن بنزين 90 أوكتان متوفر أيضاً في الأردن، عكس الحال في الضفة، وأن سعر اللتر يعادل 700 فلس فقط (أي 3.82 شيكل). ولكن التبعات البيئية لاستخدام هذا النوع من البنزين باتت موضوعاً متداولاً في الاعلام الأردني.

واضح إذن أن أسعار المشتقات النفطية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا الارتفاع لا يجب أن تناوله بمعزل عن ايرادات الموازنة الفلسطينية. إذ أن ايرادات ضرائب المحروقات تمثل اكثر من 20% من الايرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية.

ضريبة القيمة المضافة

قررت اسرائيل رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 16 إلى 17% وذلك بسبب تراكم عجز في الموازنة بلغ 30 مليار شيكل خلال العام 2012، وهو عجز يزيد بمقدار 60% عن المخطط عند وضع مشروع الموازنة. ويتوقع أن يؤدي رفع الضريبة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة ايرادات الموازنة بمقدار 4 مليارات شيكل في السنة[66].

نظراً لاشتراط بروتوكول باريس بأن لا يزيد الفرق في ض.ق.م بين السلطة الوطنية واسرائيل على نقطتين مئويتين، فإن رفع الضريبة في اسرائيل إلى 17% كان يتطلب رفع الضريبة في الأراضي الفلسطينية من 14.5 إلى 15% أو 15.5%.

واضح أن رفع ضريبة القيمة المضافة له انعكاسات مباشرة على الأسعار فضلاً عن آثار اجتماعية قوية في الاراضي الفلسطينية. ذلك لأن هذه الضريبة هي ضريبة تراجعية (أي أثرها أقوى على الشرائح الأفقر التي تخصص نسبة أكبر من دخلها للاستهلاك)، فضلاً عن أنها تفرض بشكل موحّد على كافة السلع والخدمات بغض النظر عما اذا كانت ضرورية أو كمالية. على أن رفع الضريبة من 14.5 إلى 15.5% (أي بمقدار نقطة مئوية واحدة) يمكن أن يولّد دخلاً إضافياً لموازنة السلطة الوطنية بمقدار 160 مليون شيكل/سنة (أو بمقدار 80 مليون شيكل تقريباً إذا ما كانت الزيادة هي بمقدار نصف بالمائة فقط). وهذا ايراد إضافي مهم يمكن أن يساعد في سدّ عجز الموازنة ولكن تبعاته الاجتماعية، كما ذكرنا، باهظة. وللتدليل على اهمية ضرائب المحروقات و ض.ق.م. يكفي أن نشير إلى أن ايرادات هاتين الضريبتين تمثل أكثر من نصف اجمالي الايرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية!

رابعاً: عدم التأكد– أزمة الرواتب والمعاشات والتحويلات

يعاني موظفو القطاع العام (وعددهم بلغ 154 ألف موظف منتصف هذا العام)، إلى جانب أصحاب معاشات التقاعد ومستلمي التحويلات الحكومية المتنوعة، من انعدام اليقين حول مواعيد تسلم الرواتب والتحويلات. ويعرض الجدول 2 تواريخ توقف دفع الرواتب مع تواريخ التسديد. ويتضح من الجدول أن عام 2006 والنصف الأول من العام 2007 شهد انقطاعاً مستديماً تقريباً. أما خلال النصف الثاني من

[65] http://www.haaretz.com/business/report-israelis-pay-sixth-highest-gas-tax-in-west-1.461583

[66] انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 29، صفحة 24.

العام 2007 والعام 2008 فإن الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية، التي تعرف باسم آلية "بيجاس"، ساهمت إلى حد كبير في تجنب توقف دفع الرواتب. ومن المعلوم أن هذه الآلية قامت بتمويل رواتب الموظفين في الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها رواتب المعلمين.

شهدت فترة الثلاث سنوات والنصف، بين مطلع 2009 إلى شهر أيار 2012، استقراراً والتزاماً في تسديد الرواتب في مواعيدها. ولكن الأزمة عادت وظهرت منذ موعد صرف رواتب شهر حزيران الماضي، واستمرت الأزمة خلال تسديد رواتب الشهور الثلاثة اللاحقة.

جدول 2: تواريخ انقطاع صرف رواتب موظفي القطاع العام وتواريخ اعادة تسديدها (2006–2012)

الفترة	الالتزام/عدم الالتزام بتسديد الراتب
كانون الثاني 2006– أيار 2007	صرف راتب شهر كانون الثاني 2006 فقط في موعده. وكان يتم بشكل متقطع صرف مبالغ تتراوح بين 1,500–1,000 شيكل خلال هذه الفترة.
حزيران 2007– أيار 2011	تم الالتزام بصرف الراتب في موعده وتسديد مستحقات الفترة السابقة والانتهاء من تسديد كافة المستحقات مع نهاية العام 2008
حزيران 2011	تم صرف 50% من الراتب والجزء المتبقي تم صرفه بتاريخ 25 آب
تموز 2011 – أيار 2012	تم الالتزام بصرف الراتب في موعده
حزيران 2012	تم صرف 60% من الراتب (بتاريخ 12 تموز) وبحد أدنى 2,000 شيكل، وبتاريخ 22 تموز تم صرف بقية الراتب
تموز 2012	تم صرف 70% من الراتب (بتاريخ 11 آب) وبحد أدنى 4,000 شيكل، وبتاريخ 27 آب تم صرف بقية الراتب
آب 2012	تم صرف 50% من الراتب بتاريخ 9 أيلول وبحد أدنى 2,000 شيكل، وبتاريخ 16 أيلول تم صرف بقية الراتب (الرواتب فوق 4,000 شيكل استقطع منها 10% وتم تسديدها بتاريخ 2 تشرين أول).
أيلول 2012	لم يتم صرفه حتى تاريخه (15 تشرين أول)

المصدر: معلومات غير منشورة مستقاة مباشرة من وزارة المالية. انظر الجدول المفصّل لتوقف الرواتب على الصفحة الالكترونية للمعهد: www.mas.ps

لا يخفى أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لانقطاع الرواتب عظيم، ليس على الموظفين الحكوميين وعائلاتهم فقط، ولكن أيضاً على سلسة طويلة من التجار ومؤجري المساكن والمقرضين. ذلك لأن رواتب موظفي الحكومة هي عنصر بالغ الأهمية من إجمالي الطلب الفعّال في الأراضي الفلسطينية.

كان السبب المباشر لتوقف دفع الرواتب في العامين 2006 و2007 توقف مدفوعات المقاصة من قبل اسرائيل[67]. على أن السبب المباشر لتعطل دفع الرواتب مؤخراً لا يعود على توقف تحويلات المقاصة، بل على الانخفاض الكبير في المساعدات الدولية للموازنة. إن مجرد التهديد بالتوقف عن تحويل مبالغ المقاصة أو توقع انخفاض المساعدات الدولية يخلق جواً من الشكّ ومن عدم الثقة ويخلّف آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية.

خامساً: أثر بروتوكول باريس على الأسعار

يؤثر بروتوكول باريس بشكل مباشر على معدل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية (الحد الادنى: نقطتان مئويتان أقل من المعدل في اسرائيل)، وعلى سعر البنزين (الحد الادنى:15% أقل من السعر في اسرائيل). وهذان السعران يؤثران بالطبع على كافة الأسعار الأخرى في الاقتصاد.

على أن بروتوكول باريس يؤثر ايضاً بشكل غير مباشر على الأسعار في الأراضي الفلسطينية وذلك لأن غالبية مستوردات الضفة تتم إما من السوق الاسرائيلية أو عبر السوق الاسرائيلية، وهي على ذلك تتأثر بارتفاع أسعار الخدمات والبضائع غير التجارية (Non-tradables) التي تسود في الاقتصاديات الغنية. هذا بالطبع إلى جانب تأثير الارتفاع النسبي في أجور العمل الفلسطيني بتأثير سوق العمل الاسرائيلي. من ناحية ثانية هناك ارتفاع الأسعار بتأثير المواصفات المتشددة على السلع المستوردة التي تفرضها اسرائيل والتي يتوجب على الطرف الفلسطيني الالتزام بها. أخيراً هناك تأثير الاجراءات الاسرائيلية المختلفة التي تعرقل الانسياب الحر للسلع والتي تنعكس على الأسعار.

[67] انظر المراقب 28 (صندوق 2) لمزيد من التفاصيل حول تواريخ تجميد تحويلات المقاصة.

تضارب آثار العوامل

من المهم أن نلاحظ العلاقة العكسية بين العوامل المذكورة سابقاً كأسباب للتذمر الشعبي، أي بين ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة من جهة واشكالية عدم تسديد الرواتب في موعدها من جهة ثانية. اذ أن ارتفاع أسعار النفط والضرائب يمكن أن يؤدي إلى زيادة ايرادات الحكومة وتوفير الأموال لدفع الرواتب في مواعيدها، والعكس بالعكس أيضاً. أي أن ما يزيد من حدة التذمر والضيق من ارتفاع الأسعار يمكن مبدئياً أن يترافق مع تقليص الشكوى والمعاناة من عدم تسديد الرواتب!

رد فعل السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتجاجات

تركّز رد فعل السلطة الوطنية على الاحتجاجات وعلى تدهور مستويات المعيشة في ثلاث خطوات أساسية:

- التراجع عن الزيادات التي أعلنت في البداية حول أسعار المشتقات النفطية (تخفيض سعر البنزين –95 أوكتان– بمقدار 5% تقريبا والسولار بمقدار 5.3%)، وضريبة القيمة المضافة بمقدار نصف نقطة مئوية (من 15.5% إلى 15%).
- إعلان وزارة الاقتصاد عن أسعار (استرشادية/ قصوى) لعدد من السلع الغذائية الأساسية إلى جانب إلغاء عقود الاستيراد واالوكالات الحصرية . وقالت وزارة الاقتصاد أنها حددت الأسعار بالتشاور مع المنتجين والمستوردين وتجار الجملة والمفرق. ولكن عدد من هؤلاء أبدوا احتجاجات قوية على الأسعار التي تم الإعلان عنها. ويبدو أن الوعد بمراقبة الأسعار في الأسواق ونشر الأسعار الاسترشادية بشكل دوري لم يتحقق تماماً.
- تسريع اتخاذ قرار/ قانون الحد الأدنى للأجور: صدر القانون في 9 تشرين الأول بعد مداولات استمرت فترة طويلة في لجنة خاصة تم تأسيسها لهذا الغرض، وحدد القانون الحد الأدنى للأجر الشهري بمقدار 1,450 شيكل (الحد الأدنى اليومي 65 شيكل وأجر الساعة الأدنى يعادل 8.5 شيكل). ولكن اتحاد نقابات العمال احتج بشدة على هذا القانون وطالب برفع المبلغ إلى 1,750 شيكل على الأقل.

واضح من العرض السريع السابق أن الخطوات التي اتخذتها السلطة لا تبدو قادرة على توفير علاج لمكامن ومسببات المعاناة التي يمر بها المواطن، والتذمر الذي اندلع في الشهر السابق والذي يهدد بالاندلاع مجدداً. وربما لا يعود هذا إلى قصور في رغبة السلطة في العلاج بقدر ما يعود إلى محدودية الأدوات المتاحة لديها لعلاج الوضع. وهذه المحدودية تعود أولاً وبالدرجة الأولى على ظروف الاحتلال الاسرائيلي والقيود الرمتبطة به، كما تعود أيضاً على ظروف ونتائج الانقسام بين الضفة والقطاع.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الثاني من عام 2012 حوالي 1,109 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية *المرصودة* ارتفعت بمقدار 8.8% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع الاول من عام 2012. بينما انخفضت بمقدار 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع الثاني من عام 2012 فقد بلغت 185 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل منها 164 مليون دولار (88% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 8.4% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 924 مليون دولار خلال الربع الثاني 2012 وهذا أعلى بنسبة 10.4% مقارنة مع الربع الاول من عام 2012. ولكن انخفض العجز بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل (فقط) فقد بلغت قيمة الواردات منها 36.4 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2012. في حين بلغت الصادرات حوالي 32.8 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 3.6 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع عجز بقيمة 1.8 مليون دولار خلال الربع الاول من عام 2012 (انظر الجدول 7-1).

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة خلال أرباع العام 2011 والربعين الأول والثاني 2012 (مليون دولار)**

المؤشر	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	اجمالى عام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثانى 2012
واردات سلع	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6	1,019.5	1,109.2
واردات خدمات*	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3	33.8	36.4
صادرات سلع	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7	182.5	185.2
صادرات خدمات*	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5	32.1	32.8

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.
** بيانات عام 2011 – 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) بلغ 793.6 مليون دولار في الربع الثاني 2012. ويمثل هذا العجز نحو 29.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية. وقد سجل العجز في الحساب الجاري ارتفاعاً بنسبة 14.9% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بمقدار 4% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011.

بلغ العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات 1,328.4 مليون دولار. ويمثل هذا العجز انخفاضاً بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بنسبة 6.2% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. بالمقابل كان هناك فائض في ميزان الدخل بلغ 278 مليون دولار أمريكي وقد سجل هذا الفائض ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة بالربع السابق و0.9% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. وجاء هذا أساساً من دخل العمال الفلسطينين في الخارج (272.8 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 256.8 مليون (ثلثها تقريباً من مساعدات الدول المانحة). وقد سجل هذا الفائض انخفاضاً بنسبة 38.7% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بنسبة 21.4% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011.

عجز الميزان الجاري هذا جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 875.2 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 81.6 مليون دولار.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثاني 2011، والأول والثاني 2012 (مليون دولار)

البند	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**1,250.5-**	**1,351.2-**	**1,328.4-**
- صافي السلع	1,175.3-	1,255.2-	1,237.5-
- صافي الخدمات	75.2-	96.0-	90.9-
2. ميزان الدخل	**275.6**	**241.7**	**278.0**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	266.1	250.6	272.8
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	14.4	30.7	30.2
- الدخل المدفوع للخارج	4.9	39.6	25.0
3. ميزان تحويلات الجارية	**211.6**	**419.0**	**256.8**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومة)	106.7	204.3	117.5
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	170.1	286.1	211.3
- تحويلات مدفوعة للخارج	65.2	71.4	72.0
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**763.3-**	**690.5-**	**793.6-**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**785.0**	**708.8**	**875.2**
- صافي التحويلات الرأسمالية	61.3	80.3	71.1
- صافي الحساب المالي	723.7	628.5	804.1
➢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	61.3	86.0	48.1
➢ صافي استثمار الحافظة	66.2	27.5	8.7-
➢ صافي الاستثمارات أخرى	529.7	625.8	784.4
➢ التغير في الاصول الاحتياطية	66.5	110.8-	19.7-
6. صافي السهو والخطأ	**21.7-**	**18.3-**	**81.5-**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني 2012.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

صندوق 9: الاقتصاد الاسرائيلي: مكامن القوة

ادّعى مرشّح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية، ميت رومني، أثناء زيارته لاسرائيل في شهر تموز الماضي، أن السبب وراء الأداء الاقتصادي المميز الذي حققته اسرائيل في العقود الماضية هو "الثقافة". كان يقصد السيد رومني بالطبع "الثقافة اليهودية" التي جعلت الاسرائيليين أغنياء في حين ظل الفلسطينيون فقراء. ولقد حظي هذا الادعاء باستحسان، في الأوساط المعهودة، داخل اسرائيل وخارجها.

وبغض النظر عن صحة هذا التوصيف، أثارت ملاحظة السيد رومني بعض الاهتمام بالسؤال حول الأسباب الكامنة وراء نجاح الاقتصاد الاسرائيلي ومناعته القوية تجاه الأزمة المالية التي تجتاح الدول الغنية حالياً. اقترح الباحث جوردان وايزمان في مقالة حديثة أن هناك أربعة أسباب، على الأقل، وراء نجاح الاقتصاد الاسرائيلي[68]:

[68] http://www.theatlantic.com/business/archive/2012/08/its-not-just-the-culture-stupid-4-reasons-why-israels-economy-is-so-strong/260610/

أولاً: أن اسرائيل تعلّمت من ماضيها المرير

كان الاقتصاد الاسرائيلي في العام 1984 يشبه اقتصاد زمبابوي اليوم، بمعدل تضخم متوسط يبلغ 450% (انظر الشكل 1). وجاء هذا التضخم المنفلت من عقاله (Hyperinflation) نتيجة التوسّع في البناء العسكري والإنفاق الحكومي عقب حرب 1973.

شكل 1: مؤشر أسعار المستهلك (معدل التغير السنوي في نهاية الفترة)

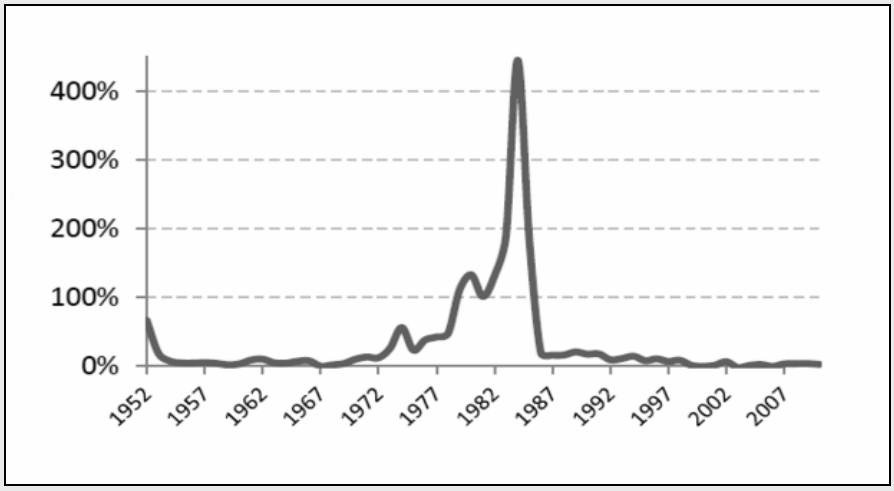

المصدر: مركز الاحصاء الاسرائيلي

ومع نهاية عقد السبعينات كان الاستهلاك العام (انفاق الحكومة) يستقطع ثلاثة أرباع الاقتصاد (انظر الشكل 2). وترافق هذا بطبيعة الحال مع عجز هائل في الموازنة كان يجري تمويله عبر الاستدانة المستمرة من بنك اسرائيل (البنك المركزي). ومما زاد الأمور تعقيداً ربط الأجور مع معدل التضخم وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد حلزوني في التضخم وانهيار في التنافسية وهروب واسع النطاق للادخارات ورؤوس الأموال.

شكل 2: الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

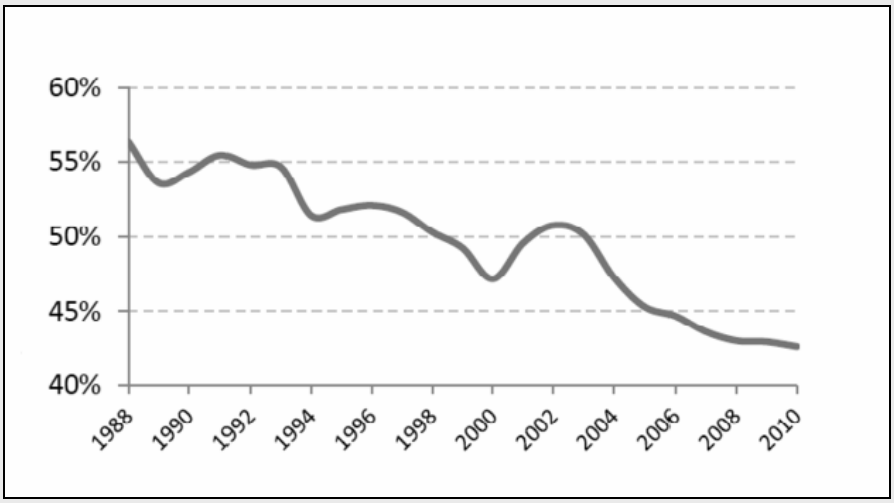

المصدر: مركز الاحصاء الاسرائيلي

وعلى مشارف الأزمة المالية الخانقة التي كادت أن تحول دون اسرائيل والوفاء بتسديد ديونها الخارجية، قرّرت الحكومة في نهاية العام 1985 تغيير النهج الاقتصادي برمته. وجرى حينذاك قطع العلاقة بين الأجور والتضخم، وتخفيض حاد في قيمة العملة والحد بشكل صارم من الإنفاق الحكومي. كما تقرر منح استقلالية أوسع إلى البنك المركزي عن الحكومة. وهناك اتفاق الآن على أن أساس الاقتصاد الاسرائيلي الحديث تم وضع أسسه خلال تلك الفترة، وأن دروس أهمية السيطرة على التضخم والحد من عجز الموازنة وتقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد ما زالت حيّة عند صانعي السياسة الاقتصادية في اسرائيل.

ثانياً: تدفق مهاجرين بكفاءات عالية

ترافق الاصلاح الاقتصادي الجذري في اسرائيل مع تدفق المهاجرين من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل. ولقد وصل خلال الفترة 1990-1997 أكثر من 710 آلاف مهاجر روسي مما أدى إلى زيادة سكان اسرائيل ممن هم في سن العمل بمقدار 15%. وكانت نسبة حاملي الشهادات الجامعية من بين المهاجرين 60% (مقابل نسبة لا تزيد على 35% في اسرائيل آنذاك). لا شك أن تدفق الهجرة الكبيرة وقوة العمل الماهرة هذه ساهمت في زيادة الطلب المحلي وتحسين التنافسية وتهيئة الاقتصاد للقفزات المستقبلية في الفعالية والثورة الرقمية.

ثالثاً: التدخل الحكومي الذكي

لعبت الحكومة الاسرائيلية دوراً مهماً للغاية في تشجيع ودعم المشاريع الابتكارية الحديثة في مجال الكمبيوتر والاتصالات (الصناعات والخدمات الرقمية). واسرائيل اليوم هي أول دولة في العالم من حيث عدد المشاريع والشركات الجديدة التي يتم انشاءها (بالنسبة لعدد السكان). لا بل أن كتاباً وضعه دان سينور (Dan Senor)، أحد مستشاري المرشّح الجمهوري للرئاسة الأمريكية، أطلق على اسرائيل اسم "أمّة المشاريع الجديدة" (The Start-up Nation).

ومن الضروري التذكير هنا بأن الحكومة الاسرائيلية قامت في العام 1993 بوضع برنامج أطلقت عليه اسم "Yozma" يشتمل على 100 مليون دولار لتمويل الشركات الخاصة الجديدة والابتكارية. هذا بالطبع إلى جانب الدور الذي لعبته الاحتياجات العسكرية في تطوير الأسواق وتوفير الكفاءات. كما أن تعديل الانظمة الضريبية شجّع الأجانب على تأسيس صناديق المغامر (Venture Capital) في البلاد، وهي الصناديق التي وفّرت التمويل الضروري للشركات الناشئة وفسحت المجال أمام الثورة التكنولوجية التي شهدها الاقتصاد.

رابعاً: السياسة النقدية المبتكرة

العامل الرابع والأخير الذي يضعه وايزمان لتفسير تفوّق الاقتصاد الاسرائيلي هو السياسة النقدية التي وضعها حاكم البنك المركزي في اسرائيل ستانلي فيشر (Stanley Fischer). ومن المعلوم أن فيشر هو واحد من أشهر الاقتصاديين في العالم، وشغل في السابق مركز رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي ونائب المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي. ويسود الاعتقاد بأن بنك اسرائيل عمل منذ استلام فيشر زمام القيادة على استهداف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولم يسعى إلى صياغة السياسة النقدية على الأسس التقليدية المعروفة (استهداف الكتلة النقدية أو استهداف معدل التضخم أو سعر الفائدة). ويمكن تلخيص السياسة المبتكرة بوضع معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وأن يسعى البنك المركزي إلى تحقيق معدل النمو السنوي هذا عبر التناسق بين النمو الحقيقي وبين معدل التضخم، بحيث يرتفع الأول عندما يهبط الثاني، والعكس بالعكس. ويدلل الشكل 3 على أن حركة معدل النمو الحقيقي كانت معاكسة لحركة معدل التضخم خلال السنوات الماضية بحيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ظل مستقراً تقريباً على مستوى 6.5% سنوياً. ومن المعتقد أن استقرار النمو الاسمي هذا ضمن الاستقرار النسبي لسعر الشيكل بالنسبة للدولار. وهو أيضاً ما حال دون ارتفاع القيمة الحقيقية للقروض والديون، وما جنّب اسرائيل الوقوع في الأزمات المالية الخانقة التي تمر بها الاقتصاديات المتطورة الأخرى.

شكل 3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

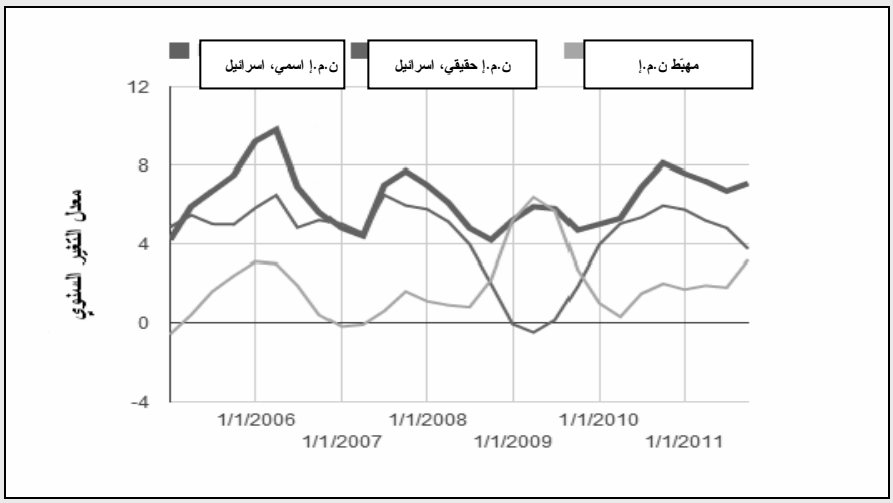

المصدر: مركز الاحصاء الاسرائيلي

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2011

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,170
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
الحسابات القومية (مليون دولار)												
ن.م.ج **	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,754.4	6323
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,509.9	1,609.6
الإنفاق الأسري**	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,413.4	6006.4
الإنفاق الحكومي**	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,520.7	1431.3
إنفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية**	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	369.5	186.7
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,443.2	1,057.6
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(2,686.3)	(2,151.6)
الواردات السلعية **	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	3,419.5	2,604
الصادرات السلعية **	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	733.2	452.4
صافي الميزان التجاري الخدمي **	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(306.1)	(207.4)
الواردات الخدمية **	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	572.2	423.2
الصادرات الخدمية **	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	266.1	215.8
الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73	3.57
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27	5.05
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
الأوضاع الاجتماعية												
نسبة الفقر (%) ****	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	
المالية العامة (مليون دولار)												
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
القطاع المصرفي (مليون دولار)												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000 –2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الارجاعات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.